الأمم المتحدة

A/C.1/73/PV.7

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٧**

الاثنين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جينغا . . . . . (رومانيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ديارا (مالي).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

بنود جدول الأعمال من ٩٣ إلى ١٠٨ (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): قبل أن أعطي الكلمة للوفود للإدلاء ببياناتها في المناقشة العامة، أود أن أُذكِّرَ جميع الوفود بأن قائمة المتكلمين في الجزء الخاص بالمناقشة المواضيعية، ستبدأ يوم الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وستظل مفتوحة حتى الساعة ١٨/٠٠ من يوم الاثنين ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

أود أن أُذكِّرَ جميع الوفود التي تأخذ الكلمة للمرة الثانية بأن تتكرم بقصر مداخلاتها على ثماني دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية، وعلى ١٣ دقيقة عندما تتكلم بالنيابة عن عدة وفود.

السيد بشير عزام (لبنان): استهل كلمتي بتهنئتكم، سيدي نائب الرئيس، وكذلك تهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لإدارة دفة أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. ومن خلالكم، أود أيضا أن أهنئ رئيس اللجنة. أتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في عملكم. ويمكنكم التعويل على دعم الوفد اللبناني في مساعيكم للوصول بأعمال اللجنة إلى الخواتيم المرجوة بنجاح.

كذلك أشيد بالجهود التي بذلها وفد العراق الشقيق خلال إدارته المقتدرة لأعمال اللجنة الأولى في الدورة السابقة.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل مصر، باسم مجموعة الدول العربية، وممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2).

لطالما أيد لبنان بحزم وثبات جميع الجهود الدولية الرامية إلى تجنيب العالم شبح الويلات والمآسي التي تتسبب بها أسلحة الدمار الشامل. وعلى ذلك الأساس، انضم لبنان إلى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وشارك في الجهود الرامية إلى تنفيذها.

أعرب لبنان في مناسبات عديدة عن قلقه إزاء استمرار حالة المراوحة في الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا للقرارات العديدة ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات الاستعراضية المتعاقبة للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحديدا القرارات الصادرة في مؤتمري ١٩٩٥ و ٢٠١٠. والسبب وراء هذه المراوحة هو دأب إسرائيل على الإبقاء على برنامجها النووي وترسانتها النووية خارج إطار أي رقابة دولية، ومقاطعتها واستخفافها بالنظام القانوني الدولي الذي يرعى مسألة الحد من انتشار الأسلحة النووية، والاستمرار في عرقلتها المتعمدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

يعتقد لبنان أن إنشاء تلك المنطقة يمثل حاجة ماسة لضمان الأمن والاستقرار في تلك المنطقة المضطربة من العالم، والتي يصادف أنها تشهد اليوم قدرا مقلقا من النزاعات والمخاطر الإرهابية. يتوجب على الدول المعنية أن تمارس جميع الضغوط اللازمة على إسرائيل لإلزامها بالامتثال للأعراف والقواعد الدولية التي أرستها معاهدة عدم الانتشار.

ويتعين على المجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى تنشيط الجهود الرامية إلى إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وفقا للمرجعيات المذكورة آنفا. وبناء عليه، فإن لبنان يؤيد بقوة مشروع المقرر الذي قدمته الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة، والوارد في الوثيقة A/C.1/73/L.22/Rev.1، حول عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وندعو جميع الدول إلى تأييد مشروع المقرر الذي يوفر، في رأينا، فرصة كبيرة ينبغي عدم تفويتها.

إن التحديات الهائلة التي تسببها أسلحة الدمار الشامل لا يجب أن تحيد بصرنا عن الأخطار التي تشكلها الأسلحة التقليدية. يتشاطر لبنان مع سائر الدول الساعية إلى تحقيق السلام والأمن، القلق البالغ إزاء تفاقم مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لقد دأب لبنان على الوفاء بالتزاماته عملا ببرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وكذلك عمل على تحديث تشريعاته الوطنية ذات الصلة وإنفاذها، الأمر الذي يمكن رصده بوضوح وشفافية من خلال تقارير لبنان الدورية ذات الصلة، وآخرها تقرير عام ٢٠١٨.

وفي سياق متصل، يسرني أن أبلغ جميع الدول الأعضاء من على هذا المنبر بالذات بأن لبنان منذ بضعة أيام انضم إلى معاهدة تجارة الأسلحة. وهذا يشكل خطوة شديدة الأهمية في مسار جهودنا الهادفة إلى التصدي لمخاطر الأسلحة التقليدية. وفي الوقت نفسه، يؤكد وفدي مجددا التزام لبنان باتفاقية الذخائر العنقودية. كما يود وفد بلادي إعادة التأكيد على انخراط لبنان والتزامه باتفاقية الذخائر العنقودية، وأهمية السعي لتحقيق عالميتها.

إن الدور الريادي الذي أداه لبنان في إبرام هذه الاتفاقية وإنضاجها، إنما استمد قوة دفعه من التجربة الأليمة التي عاشها نتيجة المخلفات العنقودية لعدوان إسرائيل عليه في العام ٢٠٠٦. لا بد من تضافر الجهود لوضع حد لاستخدام وتخزين وإنتاج، وتمويل إنتاج، تلك الأسلحة الخطيرة، وتجنيب الأبرياء مخاطرها المميتة.

إن الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم تضعنا أمام فرص كبيرة، لكنها تفرض أيضا تحديات جسيمة، يتصل بعضها بميدان نزع السلاح. إذ يتعين على المجتمع الدولي إيلاء مسألة الأمن السيبراني العناية المطلوبة، وتعزيز التعاون الدولي المتعدد

الأطراف، لمواجهة تحدياتها ضمن إطار الأمم المتحدة. كما يرى لبنان ضرورة حماية الفضاء الخارجي من سباقات التسلح، والسعي للحفاظ عليه كملكية إنسانية مشتركة. فليكن الفضاء الخارجي مساحة لإفادة البشرية جمعاء، عوضا عن أن يكون مساحة لتهديد أمنها.

يعكس ميثاق الأمم المتحدة بذاته قناعتنا الجماعية بوجود ترابط عضوي بين أهداف الأمن والسلم والتنمية المستدامة، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان. لذا يرى لبنان أهمية مقاربة هدف نزع السلاح من منظور إنساني وشمولي. لقد أنفق العالم على التسلح العام الماضي، بحسب إحدى الإحصاءات، حوالي أكثر من ١ ٧٠٠ بليون دولار أمريكي. يجب أن يظل نصب أعيننا مدى الانعكاس الإيجابي الذي يتيحه تخفيض الإنفاق على التسلح، على مستوى تعزيز جهود التنمية المستدامة عالميا. يجب أيضا أن نفكر في كيفية إدماج المنظور الجنساني في تلك الجهود.

منذ أيام قليلة، أزيح الستار في بيروت عن نسخة مماثلة للتمثال الأيقونة الذي يزين مدخل هذه المنظمة في نيويورك، المسدس المعقود الفوهة. إنها رسالة تأكيد من لبنان بأنه كان وسيبقى، وبالرغم من كل التحديات المفروضة عليه، احتلالا وتهديدا وانتهاكا لسيادته، بلدا مؤمنا بالسلام وساعيا إليه.

السيد سوميرات (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لكم طوال هذه الدورة. ونود أيضا أن نشكر الرئيس وأعضاء المكتب السابق على قيادتهم خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل بلدنا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/73/PV.2).

وفي حين يبدو أن بعض البلدان قد أحيت حقبة الحرب الباردة، فان عالم اليوم يتسم بأنه أكثر تعقيدا واستقطابا وتقلبا. وعلى الرغم من مقاومة البعض للترابط العالمي، فإن الروابط الاقتصادية والاجتماعية يصعب تفكيكها. فالأحداث والنزاعات يمكن أن تتصاعد بسرعة على الصعيد الإقليمي وخارجه. ونزع السلاح سبيل مباشر جدا للحد من الأخطار في تلك البيئة الخاصة، وفي هذا المسعى، يجب أن تحظى الأسلحة النووية بالأولوية العليا. ولا يمكن لأي أسلحة أخرى أن تتسبب بمفردها في دمار أكثر مما تتسبب فيه الأسلحة النووية.

ولئن كانت إندونيسيا تقف بحزم أيضا ضد عدم الانتشار، من المؤسف أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد نكثت عهودها المتعلقة بنزع السلاح النووي. إن التركيز على عدم الانتشار وحده من جانب الدول التي نصبت نفسها دولا حائزة للأسلحة النووية أمر لا يمكن أن يدوم. إنه يتسبب في الانتشار وسباق التسلح. ولفترة طويلة جدا، أجج ما يسمى بالنهج التدريجي الذي تتبعه الدول الحائزة للأسلحة النووية، بتركيزه غير المتوازن، حالة جمود في آليه الأمم المتحدة لنزع السلاح. وينبغي إنهاء ذلك.

وتدعو إندونيسيا الدولَ الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي بطريقة سريعة وشفافة ويمكن التحقق منها دوليا. وينبغي لها أيضا أن تمتنع عن تحديث الأسلحة النووية ونظم إيصالها. فذلك لا يتنافى مع التزاماتها فحسب، بل يؤدي إلى تفاقم حالة الأمن الدولي. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات السلبية، فإن الغالبية العظمى من المجتمع الدولي قد أبدت عزمها القوي على مكافحة الأسلحة النووية من خلال إبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية في العام الماضي. والآن، يجب علينا جميعا، بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية المعنية وفئات المجتمع المدني، أن نكثف دورنا للمساعدة على تحقيق عالمية المعاهدة وضمان دخولها حيز النفاذ بأسرع ما يمكن.

إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمر ضروري أيضا لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. لقد نهضت إندونيسيا بمسؤولياتها، بما في ذلك التصديق على المعاهدة. وندعو الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى الوفاء بمسؤولياتها. وتدعو إندونيسيا أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية على وجه الخصوص إلى الالتزام بطريقة متوازنة بتعهداتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فيما يتعلق بركائز المعاهدة الثلاث. ومن الضروري أيضا أن تكفل أن يكون مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ مثمرا. إن أحكام الضمانات الأمنية الملزمة قانونا في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ضرورية أيضا. وسوف تسهم في تعزيز المعاهدة.

والمناطق الخالية من الأسلحة النووية لها أيضا أهمية بالغة. وينبغي أيضا تعزيز أدوات مكافحة التسليح النووي في كل مكان. وتؤكد إندونيسيا على أهمية إبقاء جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التوقيع والتصديق على بروتوكول معاهدة بانكوك في أقرب وقت ممكن. ونشدد على فوائد جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ونحث على عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ الذي تأخر كثيرا. من دواعي الأسف العميق أن الصفقة الكبرى التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر عام ١٩٩٥ كأساس لتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى لم يتم الوفاء بها بعد.

وانطلاقا من إيماننا الراسخ بصنع السلام، نشدد على إيلاء أولوية أعلى للمفاوضات والتسوية السلمية للنزاعات. وعلى الرغم من التطورات التي تهدد قدرة خطة العمل الشاملة المشتركة على البقاء في الأجل الطويل، يجب بذل الجهود لضمان أن تعمل الخطة كوسيلة للحصول على ضمانات بالطابع السلمي الحصري لبرنامج إيران النووي، وفي الوقت نفسه تحقيق الفوائد الاقتصادية لإيران.

وترحب إندونيسيا بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن نواصل رصد الحالة عن كثب أملا في أن يؤدي الحوار والتقدم الملموس إلى تحقيق نزع السلاح النووي الكامل من شبه الجزيرة.

وفيما يتعلق باتفاقيه الأسلحة البيولوجية، يسر اندونيسيا نجاح الاجتماع الذي عقدته الدول الأطراف في المعاهدة في العام الماضي، في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الموضوعية والإجرائية الدولية، التي تعكس المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء. ويتطلع وفد بلدي إلى المشاركة في اجتماع هذا العام الذي تعقده الدول الأطراف بغية تعزيز فعالية الاتفاقية وتحسين تنفيذها.

وبصفتنا دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإننا أيضا ملتزمون التزاما راسخا بتنفيذ التزاماتنا بموجب الاتفاقية على نحو تام وفعال. وفي هذا الصدد، نود أن نعيد التأكيد على موقفنا المتمثل في أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، ومن جانب أي شخص وفي أي ظرف من الظروف، أمر لا يمكن تبريره. وتدعو إندونيسيا جميع الدول الأطراف ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى المضي قدما نحو القضاء التام على الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تعرب إندونيسيا عن قلقها إزاء الخسارة الهائلة في الأرواح والممتلكات التي يسببها الإمداد غير المشروع والاستخدام غير القانوني للأسلحة التقليدية من قبل جهات غير مرخص لها في العديد من المناطق. وتؤيد اندونيسيا تأييدا كاملا برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتحيط علما بنتائج المؤتمر الذي عقد مؤخرا لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذه. ونشدد

على التعاون الدولي القوي وندعم هذا التنفيذ. وندين أي استخدام متعمد للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان في النزاعات المسلحة. ونتفق مع الحاجة إلى تعزيز المعايير، بما في ذلك عن طريق النظر في وضع صك دولي لحماية المدنيين من الأسلحة المتفجرة.

وتؤيد إندونيسيا إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي أن تتسم هذه المفاوضات بالانفتاح والشفافية وشمول الجميع. وفي الوقت نفسه، نشجع الخطوات المؤقتة لبناء الثقة والشفافية بشأن هذا الموضوع. وتشعر إندونيسيا بالقلق أيضا إزاء خطر الهجمات الإلكترونية وكذلك عسكرة الفضاء الإلكتروني. ومن الأهمية بمكان وضع قواعد لمكافحة استخدام الإنترنت كوسيلة للهجمات الإلكترونية والحرب الإلكترونية. وندعم بقوة تعزيز استخدام شبكة الإنترنت لأغراض السلام والتنمية وتحسين أحوال البشرية.

ونؤكد من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الوحيد للمجتمع الدولي للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، ونكرر دعوتنا للمؤتمر للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل متوازن وشامل. ونرحب بإنشاء الهيئات الفرعية الخمس لمؤتمر نزع السلاح وما تصدره من تقارير ونأمل أن يمهد ذلك الطريق نحو البدء المبكر للتفاوض على مسائله الأساسية.

ونلاحظ مع التقدير عرض الأمين العام لرؤيته وخطته المعنونة ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“ في أيار/مايو. فالنهوض بها يمكن أن يسهم إسهاما إيجابيا في التصدي للعديد من التحديات العالمية لنزع السلاح. ونؤكد له دعمنا الكامل في ذلك الصدد.

وفي الختام، أؤكد مجددا دعمنا لضرورة تعزيز تعددية الأطراف مع جميع الحاضرين هنا. ويجب أن نعمل معا بشكل أفضل ومزيد من الشعور بالمسؤولية الجماعية. وإندونيسيا على استعداد للعمل بنشاط مع جميع الوفود من أجل المساعدة على ضمان تحقيق اللجنة لنتائج ملموسة، وهو أمر لا غنى عنه.

السيدة بارتوليني (سان مارينو) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأتمنى لكم ولنا جميعا دورة مثمرة وناجحة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على التزامه المتجدد في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي أن تسترشد مداولاتنا بخطته لنزع السلاح وأولوياتها.

لقد أودعت مؤخرا جمهورية سان مارينو – وهي دولة صغيرة تأسست على ثقافة السلام والحوار والحياد – صك التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويرى بلدي أن هذا الإجراء يمثل رفضا لجميع أسلحة الدمار الشامل، ونأمل أن يشكّل خطوة أخرى صغيرة صوب تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. فالأسلحة النووية هي أشد فئات أسلحة الدمار الشامل ة فتكا وعشوائية، ومن ثم، فإن استخدامها أو التهديد باستخدامها أمر غير مقبول. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأسلحة النووية البالغ عددها ١٥ ٠٠٠ قطعة والمخزنة في جميع أنحاء العالم، فضلا عن مسألة تحديث الترسانات. والأسلحة النووية هي أشد أنواع الأسلحة تدميرا. ومن شأن أي تفجير نووي أن يؤدي إلى عواقب إنسانية كارثية وطويلة الأمد. وسينجم عنه معاناة هائلة وأثر مأساوي على السكان والمجتمع والبيئة.

ويمكننا بالتأكيد القول إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي إحدى الصكوك الأكثر نجاحا، على الرغم من أن بعض أهدافها لم يتحقق بعد. ويجب أن ننفذ جميع الالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك التنفيذ الكامل للمادة السادسة. والفرصة سانحة لنا الآن للتحضير لمؤتمر ناجح لاستعراض معاهدة عدم الانتشار لعام

٢٠٢٠، وينبغي لنا جميعا أن نلتزم التزاما تاما بتحقيق ذلك الهدف.

ولا يمكن أن نلزم الصمت بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا. وقد حققت بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية في عدة حوادث في سورية تنطوي على ادعاءات باستخدام أسلحة كيميائية. ومن الضروري الحفاظ على المعايير الموضوعة ضد استخدام هذه الأسلحة. ولا يمكننا أن نسمح بالإفلات من العقاب في سورية أو في أي مكان آخر، ولا أن نسمح بتآكل قواعدنا القائمة.

إننا بحاجة إلى الحد من التأثير السلبي للأسلحة التقليدية. فتوافر تلك الأسلحة يساهم في نشر الفوضى والعنف في جميع أنحاء العالم. وقد صارت النزاعات اليوم أكثر تواترا وأطول أمدا، كما أنها تحدث في مناطق حضرية، حيث يكون لاستخدام الأسلحة المتفجرة أثر مدمر على المدنيين. ويتسبب استخدام هذه الأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان في وقوع إصابات عديدة في صفوف المدنيين وتكبد أضرار هائلة وتدمير المستشفيات والمدارس والهياكل الأساسية وإمدادات المياه والكهرباء، مما يحرم المدنيين من الرعاية الطبية وإمكانية الحصول على الغذاء والخدمات الأساسية، الذي يؤدى بدوره إلى تشريدهم القسري على نطاق واسع. وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال التام للقانون الدولي الإنساني، وتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، فضلا عن الحد من تأثير العمليات العسكرية على المدنيين.

ولانتشار الأسلحة الصغيرة غير المنظم تأثير غير متناسب على مجتمعاتنا، مما يتسبب في سقوط قتلى ومعاناة إنسانية. وتؤجج الأسلحة الصغيرة الحروب الأهلية والعنف الإجرامي المنظم والأنشطة الإرهابية. ويقوض الاتجار غير المشروع وغير المنظم بهذه الأسلحة الأمن وسيادة القانون ويسهم في زيادة الفقر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والتشريد وتجنيد الأطفال والتعذيب والاغتصاب.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أن الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال، كثيرا ما تتضرر على نحو غير متناسب. ويزيد وجود الأسلحة النارية والذخيرة غير المنظمة وتكديسها دون مراقبة من مخاطر العنف الجنسي والجنساني. وعلاوة على ذلك، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في العديد من مناطق النزاع، هي الأداة الرئيسية للموت والدمار وكثيرا ما تُستخدم لتشريد المدنيين ومنع المساعدات الإنسانية والمشاريع الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، سيؤجج استمرار توافر الأسلحة في بيئات ما بعد انتهاء النزاع العنف في المستقبل. وقد كان للانتشار غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عواقب إنسانية واجتماعية خطيرة، كما أنه لا يزال يشكّل خطرا على السلام والمصالحة والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة. وكلما قلت الرقابة على تجارة الأسلحة الصغيرة، أصبح الأثر البشري أكثر تدميرا. ولا غنى عن تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه إذا أردنا التصدي لهذه الجرائم وهذا العنف. وأخيرا، لا يتوافق الإنفاق المتزايد والمفرط على الأسلحة مع الرؤية المتمثلة في بناء عالم أكثر استقرارا وأمنا ولا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي إعادة توجيه الموارد نحو تحقيق السلام والرخاء للجميع.

إننا نعيش في بيئة معقدة للغاية، وتنتظرنا تحديات هائلة. والسبيل الوحيد للتصدي لها هو تعددية الأطراف الفعالة وسلامة معاييرنا الدولية. ونحن بحاجة إلى إقامة الحوار وبناء الثقة والتحلي بالإرادة السياسية من أجل تحقيق نتائج ملموسة وإحراز التقدم في جميع جوانب نزع السلاح. ولدينا جميعا – الحكومات والخبراء والمجتمع المدني – دور نضطلع به في بناء عالم أكثر

أمنا، ووضع خطة لنزع السلاح تحد من العنف وتدعم التنمية المستدامة.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ السيد جينغا على توليه رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد له ولأعضاء المكتب الآخرين دعم وفدي الكامل لتمكينهم من الاضطلاع بمسؤولياتهم.

وتؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2).

ويتكرس التزام بنغلاديش بنزع السلاح العام الكامل في دستورنا ولا يزال مسعى أساسيا لأهداف سياستنا الخارجية. وقد يفسر ذلك كون بنغلاديش عادة من أوائل البلدان في جنوب آسيا التي تتقدم الصفوف في الاضطلاع بالتزاماتها بموجب جميع المعاهدات المتعددة الأطراف الرئيسية لنزع السلاح. ونرحب بخطة الأمين العام لنزع السلاح، التي أطلقت هذا العام، بنهجها المتمحور حول الإنسان وإجراءات عملها المحددة. ونشكر مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على متابعة تنفيذ إجراءات العمل بطريقة شفافة. ونسلم بإمكانية حدوث اختلاف في الآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن عناصر وإجراءات عمل معينة في الخطة. بيد أننا نشجع بقوة إدماج الخطة في أعمال اللجنة الأولى هذا العام. وبنغلاديش ملتزمة بالمساعدة في تعزيز جوانب معينة من خطة نزع السلاح وفقا لأولوياتها الوطنية.

وفي العام الماضي، في هذه اللجنة، انضممنا إلى الوفود الأخرى في الدعوة إلى إقامة الحوار والتحلي بالدبلوماسية لتهدئة التوتر والسعي إلى تحقيق السلم والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية (انظر A/C.1/72/PV.8). ونشعر بالتشجيع إزاء نتائج الاجتماعات على مستوى القمة التي عُقدت حتى الآن، ونحث جميع الأطراف المعنية على المضي قدما في جهودها الجارية. ويجب أن نتجاوز زمن الخطاب السياسي الصارخ واستراتيجية حافة الهاوية بشأن تجارب القذائف النووية والتسيارية المتكررة والتهديد المحتمل باستخدام الأسلحة النووية.

ومن نفس المنطلق، رحبت بنغلاديش بخطة العمل الشاملة المشتركة من أجل معالجة المسألة النووية الإيرانية على نحو سلمي وبناء. ونحث جميع الأطراف في الخطة على مواصلة العمل من أجل الاستفادة من المكاسب الإيجابية التي تحققت حتى الآن، وهو ما شهدت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونؤكد من جديد حق جميع الدول الأعضاء في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

ولا تزال بنغلاديش مقتنعة بأنه لا يمكن ضمان السلم والأمن الدوليين بشكل نهائي إلا من خلال القضاء التام على الأسلحة النووية. ونرى أن ذلك يمثل الفرضية الأساسية لمعاهدة حظر الأسلحة النووية التي وقعنا عليها. ويشجعنا أن نرى زيادة مطردة في التصديق على المعاهدة.

ما فتئت بنغلاديش تؤيد الدعوة إلى وضع اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية لمعالجة كامل المسائل ذات الصلة. وريثما يحدث ذلك، أشرنا إلى استعدادنا لاستكشاف الإمكانات الأخرى التي يمكن أن تكون بمثابة لبنات أساسية لتحقيق ذلك الهدف واستكمال النظام القانوني القائم، ولا سيما أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرى أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تشكل لبنة أساسية في غاية الأهمية وينبغي ألا تقوضها أي ممارسات قانونية أو معيارية في المستقبل، ما لم يكن الغرض الواضح منها هو مواصلة تعزيز أحكامها.

وتشيد بنغلاديش بالعمل الذي اضطلع به فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك المشاورات غير الرسمية التي أجراها مع الدول الأعضاء. ويحدونا الأمل في أن يساعد عمل فريق الخبراء في تهيئة الأساس لمؤتمر نزع السلاح ليتمكن من بدء المفاوضات بشأن المعاهدة. ونتطلع أيضا إلى نتائج عمل فريق

الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وينبغي أن ترمي كل تلك الجهود والمبادرات إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ولا تزال بنغلاديش تشعر بقلق بالغ إزاء التقارير الواردة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في أنحاء مختلفة من العالم. ونؤكد من جديد التزامنا بدعم أية مبادرة موضوعية ونزيهة للتحقيق في تلك التقارير من أجل ضمان محاسبة المسؤولين عن هذا الاستخدام المزعوم وللعمل بشكل حاسم للقضاء على ما تبقى من مخزونات الأسلحة الكيميائية أو الأسلحة الكيميائية المُتخلى عنها. ونشدد على أهمية الحفاظ على مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونزاهتها.

وقد أصبح الاحتمال الذي تقشعر له الأبدان المتمثل في سعي الإرهابيين وغيرهم من الجهات من غير الدول للحصول على أسلحة الدمار الشامل ونجاحهم في ذلك أقرب إلى الواقع مما كان متصورا في السابق. ومع التقدم السريع في التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك في مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية، هناك احتمال أن تتفاقم هذه التهديدات. وينبغي أن نجعل مواصلة دمج تلك المسائل في مناقشاتنا في اللجنة الأولى وغيرها من المحافل ذات الصلة أولوية، وذلك بهدف القيام بممارسات معيارية بعيدة المدى. ونشكر الأمين العام على خطته لنزع السلاح وعلى تسليطه للضوء في تقريره على بعض تلك المسائل عن التطورات الراهنة في ميدان العلم والتكنولوجيا وأثرها المحتمل على الجهود المبذولة في مجالي الأمن الدولي ونزع السلاح (A/73/177).

وتولي بنغلاديش أهمية خاصة لضمان تطبيق أحكام القانون الدولي ذات الصلة من أجل كفالة فضاء إلكتروني مفتوح وآمن وشامل للجميع. ونشدد على ضرورة الامتثال للقواعد المتفق عليها من خلال العمليات الحكومية الدولية لتنظيم سلوك مسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني. وندرك ضرورة وضع مزيد من القواعد والمعايير في ذلك الصدد، إلى جانب المشاركة الفعالة لجميع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى. ويجب الاستماع إلى أصوات البلدان النامية وأخذ شواغلها في الاعتبار في أي من هذه العمليات. وفي مناسبة جانبية على هامش المناقشة العامة خلال الأسبوع الرفيع المستوى، دعت صاحبة المقام رئيسة وزرائنا، الشيخة حسينة، إلى عقد مؤتمر دولي سعيا لتحقيق تلك الغاية.

وبعد إطلاقها مؤخرا لساتل مملوك لها، فإن لدى بنغلاديش الآن مصلحة أكبر في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتماشيا مع موقفنا المبدئي، تلتزم بنغلاديش بالامتناع عن أن تكون أول من يضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وعلى الرغم من أن تدابير الثقة وبناء الثقة يمكن أن تكون مفيدة في منع تسليح الفضاء الخارجي، فلا يمكن إنكار أهمية إبرام صك دولي ملزم قانونا في هذا الشأن تحت إشراف مؤتمر نزع السلاح.

لا تزال بنغلاديش تنظر في إمكانية التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة فيما تواصل استكشاف السبل الكفيلة بتحسين امتثالها لأحكام المعاهدة. وينبغي أن تساعد التهديدات التي تشكّلها التكنولوجيات الجديدة المستخدمة في تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإعادة إنتاجها في حفز مزيد من التعاون الدولي من أجل منع انتشارها، بما في ذلك في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد تناول مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بعضا من شواغلنا الفائقة الأهمية في ذلك الصدد.

وبوصفنا دولة نامية تمر بمرحلة انتقالية، فإن لدى بنغلاديش مصلحة مشروعة في الدعوة إلى توجيه الموارد الضخمة المستخدمة لتكديس الأسلحة إلى الأولويات التي تستحقها والمتمثلة في

تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على السلام. وما زلنا ملتزمين بدعم آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بما في ذلك عن طريق إعادة تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونؤكد مجددا أهمية عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح بغية إعطاء مزيد من الزخم لآلية نزع السلاح في سياق عالمي معقد وآخذ في التطور.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أثني على الرئيس وبقية أعضاء المكتب على كفاءتهم وتوجيهاتهم لمداولات اللجنة الأولى، متمنية لهم كل النجاح في المهمة الصعبة التي يضطلعون بها.

وتؤيد اليونان تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2) وتود أن تدلي ببعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

أولا وقبل كل شيء، نود أن نؤكد مجددا أهمية حماية وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعد بلوغ منتصف الدورة الاستعراضية الحالية لجوانبها الهامة العديدة، تمهيدا لعقد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. فهذه المعاهدة هي حقا حجر الزاوية للهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح.

وليس هناك سوى خلاف ضئيل، هذا إن وُجد أصلا، بشأن أهمية التمسك بمبدأ الأمن غير المنقوص للجميع وبشأن حقيقة أننا نشهد تغيرات مستمرة في القرن الحادي والعشرين، في ظل التنوع والصعوبة المتزايدتين للبيئة الأمنية العالمية. ومع ذلك، ينبغي ألا يمنعنا ذلك من إعطاء زخم جديد بحكمة وواقعية للخطوات المترابطة الرامية لتحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح التدريجي. ومن هذا المنطلق، الذي يهدف إلى تعزيز الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح، يجب علينا أن نُسرع وتيرة الجهود الرامية إلى وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإطار للتحقق من نزع السلاح النووي. ويتمثل الطريق إلى الأمام في إقامة حوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، الأمر الذي من شأنه أن يعزز إلى حد كبير كل الجهود المبذولة لخفض الأسلحة النووية في المستقبل وأن يؤدي في نهاية المطاف إلى نزع السلاح النووي الكامل.

وفي سعيها إلى اتباع نهج كلي بروح الحفاظ على الحوار البناء، ترى اليونان أنه ما دامت إيران تواصل احترام التزاماتها المتصلة بالمجال النووي، فإن ضمان التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة سيعزز المصالح الأمنية للاتحاد الأوروبي ويدعم الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح ويضفي مصداقية على الدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من التزامات طهران.

وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الزخم الإيجابي في أعقاب القمة المعقودة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سنغافورة، ينبغي أن تستهدف أية خطوات ملموسة نحو نزع للسلاح يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه لبرامج بيونغ يانغ العسكرية النووية والتسيارية ضمان دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التحقق وإرساء الأساس لعودة بيونغ يانغ للالتزام بمعاهدة عدم الانتشار وامتثالها لنظام الضمانات الشاملة للوكالة، فضلا عن توقيعها وتصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا ما أيده بلدي في هذا المحفل مرارا وتكرارا. فبينما لا نزال نؤيد بقوة الركيزة الثالثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تركز على الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية ونقر بالحق السيادي لجميع الدول في اختيار استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، لا نزال متمسكين بالتزامنا واحترامنا للنظام الدولي لعدم الانتشار واتفاقات الضمانات، فضلا عن معايير السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وهيكلها الأمني.

ونعلق أهمية كبيرة على التنفيذ الصارم لمعايير السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ووثائقها الإرشادية للأمن النووي.

وعلاوة على ذلك، نرى أنه يمكن دعم بناء الثقة على الصعيد الدولي من خلال جملة أمور منها بعثات الوكالة للمساعدة الدولية واستعراض الأقران، مثل بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية والتقييمات الميدانية للمخاطر الخارجية. وستسهم الشفافية واحترام نتائج هذه التقارير في تعزيز بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونشيد، في ذلك الصدد، بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على تشديدها في برنامجها للأمن النووي للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١، على عنصري الشفافية والقدرة على التنبؤ الهامين، فضلا عن إدخال مفهوم الأمن النووي عن قصد، على غرار الأمان النووي.

وفي الختام، نرحب بالإجراءات التي اقترحها الأمين العام في منشوره ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“، الذي يحدد مسار نزع السلاح في هذه الأوقات المضطربة. وأود بصفة خاصة أن أشير إلى الحاجة إلى تعزيز وتوطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية ودعم المضي قدما بإنشاء مثل هذه المناطق، بما في ذلك في الشرق الأوسط، وأن أناشد جميع الدول المتبقية التي يلزم تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لكي تدخل حيز النفاذ. فهذان الإجراءان عنصران أساسيان في صرح نزع السلاح وعدم الانتشار. ستوجهنا المداولات البناءة نحو ضمان مستقبلنا المشترك.

السيد داين (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أهنئ الرئيس على توليه مهامه، وأن أتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بولايته. وأؤكد له دعم وفد بلدي الكامل.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2)، ويود أن يضيف بعض الملاحظات بصفته الوطنية.

إننا نعيش في أوقات خطيرة، كما قال الأمين العام في خطته لنزع السلاح. فقد كان محقا في إشارته إلى أن هذا الواقع الجديد يقتضي وضع نزع السلاح وعدم الانتشار في صلب عمل الأمم المتحدة. إننا نرحب بذلك الموقف، ونعرب عن استعدادنا لمواصلة مناقشة جدول الأعمال. إن التنسيق الجيد لجدول الأعمال مع أعمال اللجنة الأولى أمر أساسي.

وتعيد بلجيكا تأكيد التزامها بالحفاظ على النظام الدولي القائم على احترام القواعد والمعايير وتستنكر أعمال بعض البلدان التي تهدف إلى تقويض النظام القائم، مثل الاستخدام عديم الضمير للأسلحة الكيميائية، وزعزعة الاستقرار من خلال الهجمات الإلكترونية وانتهاك المعاهدات الدولية. فهناك العديد من الأمثلة من هذا القبيل وهي تشكل تحديا حقيقيا لصون السلام والأمن.

إن لجنتنا تعالج مباشرة هذه المسائل. لذلك، علينا أن نضطلع بمسؤولياتنا. فلنبرهن على أننا ملتزمون بالمبادئ ومستعدون للدخول في الحوار، وهما أمران يسيران جنبا إلى جنب.

وتلتزم بلجيكا بالإسهام في الحفاظ على هذا النظام القائم. فذلك ما يحفز بلجيكا بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، اعتبارا من كانون الثاني/يناير المقبل. وذلك أيضا ما حفز بلجيكا عندما اضطلعت بمهمة المنسق المشارك لعملية المادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وستواصل بلجيكا جهودها الرامية إلى تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل، وهي خطوة رئيسية صوب هدفنا النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ولا وجود لطريق قصيرة إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وسيتطلب ذلك بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتعمل بلجيكا، بوصفها رئيسا مشاركا وفي شراكة وثيقة مع العراق، على تهيئة الظروف التي تدفع الدول إلى الانضمام إلى المعاهدة. وتقع مسؤولية خاصة تقع على عاتق الدول المدرجة في المرفق ٢، غير أننا لن ننسى الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة. فالانضمام إلى المعاهدة ينبغي ألا يكون مشروطا

بالإجراءات التي تتخذها الدول الأخرى. ففي الواقع لا يؤدي هذا الأسلوب إلا إلى منطق دائري وإلى مأزق لا نهاية له.

وقد تجلت أهمية بدء نفاذ المعاهدة في التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فعلى الرغم من إعلان كوريا الشمالية الأخير عن وقف تجاربها النووية، فذلك الإعلان لن يصبح التزاما راسخا إلا إذا انضمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المعاهدة وتقبلت النتائج المترتبة عن انضمامها، بما في ذلك التحقق من التزامها وعدم قابلية الرجوع عنه.

إن نزع السلاح النووي اليوم في حالة مؤسفة. فثمة عجز كبير في إحراز تقدم حقيقي نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية؟ وعلاوة على ذلك، فإن التقدم الذي أحرز بالأمس أصبح في خطر اليوم. لقد ظلت المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى تشكل دعامة للأمن الأوروبي على مدى عقود من الزمن. وعلى الرغم من أن معظم الدول الأوروبية ليست أطرافا في المعاهدة، فإنها جميعا تستفيد من الحماية التي توفرها. فالمحافظة على المعاهدة أمر بالغ الأهمية. ويجب على الطرفين الرئيسيين في المعاهدة يجب أن يبذلا الجهود اللازمة لتسوية أي منازعات باستخدام منبر الحوار المنصوص عليه في المعاهدة، وتطبيق إجراءات التحقق وتدابير بناء الثقة المعتادة. إننا ندعو روسيا إلى معالجة الشواغل التي أثارتها تطويرها منظومة قذائف جديدة. ونأمل كذلك أن تمتد الحماية من خطر القذائف المتوسطة المدى التي تتمتع بها أوروبا الآن في يوم ما لتشمل القارات الأخرى.

إن العدد الحالي من الأسلحة النووية الاستراتيجية المنشورة من قبل الولايات المتحدة وروسيا في أدنى مستوياتها – بفضل المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) – منذ نهاية الحرب الباردة. وينبغي أن تبدأ عملية تمديد معاهدة ستارت الجديدة، كحد أدنى، إلى ما بعد موعد انتهائها في شباط/فبراير ٢٠٢١. ولكننا ندعو الولايات المتحدة وروسيا إلى أن يكونا أكثر طموحا بزيادة تخفيض مستوى نشر الأسلحة الاستراتيجية وبدء مفاوضات بشأن تخفيض جميع منظومات الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة التكتيكية.

وبالإضافة إلى هاتين المعاهدتين الهامتين، يجب على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتصرف وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب أن نتخذ قرارات بشأن الحد الفعال من جميع أنواع الأسلحة النووية إلى جانب قرارات بشأن الحد من الاعتماد على الأسلحة النووية في المذاهب الدفاعية. وينبغي تمديد وقت التحذير واتخاذ القرار فيما يتعلق بإطلاق الأسلحة النووية، ومن ثم الحد من خطر الحوادث أو الهجمات غير المأذون بها.

وفي المجال التقليدي كذلك تود بلجيكا أن تسهم في بناء نظام دولي يستند إلى احترام القواعد. وفي سياق معاهدة تجارة الأسلحة، نعلق أهمية خاصة على مسألة الإبلاغ والتسريب. ومن الضروري أن تعترف اللجنة بالعمل الجوهري الذي أنجز في سياق هذه المعاهدة وتدعمه.

ويرحب بلدي باعتماد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، تحت رئاسة فرنسا. وندعو إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير أوجه التآزر بين معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة.

وتؤكد بلجيكا التزامها الفعال باتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، ولا سيما من خلال رئاستها للجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا والإدماج الاجتماعي والاقتصادي في هذا العام.

ومساعدة الضحايا ركيزة أساسية للإجراءات المتعلقة بالألغام ويدعو بلدي إلى اتباع نهج شامل لمساعدة الضحايا من خلال مختلف الصكوك ذات الصلة. وتستحق مسألة الجنسانية أهمية خاصة في ذلك الصدد، ويسرنا أن الرئاسة النرويجية للمؤتمر الاستعراضي المقبل تعد لإيلائها ما يلزم من اهتمام.

ويساور بلجيكا القلق إزاء تزايد استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وما لها من أثر إنساني عشوائي، لا سيما على المدنيين، في النزاعات المسلحة أو نتيجة للأعمال الإرهابية. إن بلدي يدين هذه الهجمات بأشد العبارات. وهو يدعم مواصلة العمل بشأن هذه المسألة في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ويشجع على تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وزيادة التعاون فيما بين الدول بموجب الاتفاقية. وكذلك فإن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة كذلك تشكل الإطار المناسب لمناقشة التحديات التكنولوجية الناشئة، بما في ذلك منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

وأخيرا، فإن من دواعي القلق أن يتزايد تراكم المتأخرات في سداد الاشتراكات في مختلف الآليات المتعددة الأطراف. فهذا الافتقار إلى الموارد سيعوق تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات. وتثير هذه المسألة الشاملة تساؤلات حول التزام الدول بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. فهذا التراجع لا يخدم مصالحنا، في العالم الخطير الذي نعيش فيه.

السيد سانت – هيلير (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل ترينيداد وتوباغو باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية (انظر A/C.1/73/PV.2).

سأدلي الآن ببعض الملاحظات الموجزة بصفتي الوطنية.

في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر، قال الأمين العام:

”ولم تخف حدة الخطر النووي، وبات عدم الانتشار في خطر حقيقي. وتعكف الدول الحائزة للأسلحة النووية على تحديث ترساناتها. ومن الممكن إشعال فتيل سباق تسلح جديد وخفض عتبة استخدام تلك الأسلحة“ (A/73/PV.6، ص ٣).

تلك الكلمات الحكيمة للأمين العام تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للجنة الأولى، التي تتناول مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وهي تستحضر الفقرة الأولى من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. فهل نحن ملتزمون حقا بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب؟. الأمر المؤكد، في الوقت الحالي، أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يجعلنا نخشى هذا البلاء.

والواقع أن البيئة الأمنية الدولية تشوبها أعمال العنف والنزاعات المسلحة والإرهاب والتطرف العنيف، التي تسبب معاناة لا تطاق للكثير من السكان. ونتيجة لذلك، نشهد التدمير المروع للبنية التحتية الأساسية وسبل العيش في المناطق المتضررة.

وللاستجابة بفعالية لتحديات نزع السلاح، شدد رؤساء دولنا وحكوماتنا مؤخرا على عدد من التدابير الوقائية. ومن حسن الطالع أن آراءهم تتماشى عموما مع خطة نزع السلاح التي أطلقها الأمين العام في أيار/مايو. وفي هذا الصدد، سأكون مقصرا إن لم أكرر هنا دعم هايتي غير المشروط لجميع المبادرات الملموسة الرامية إلى نزع السلاح والتسوية السلمية للصراعات التي تمزق العالم.

وتقع على عاتقنا مسؤولية التكاتف من أجل إعادة أو تعزيز ضمانات حماية البشرية من تهديد الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومما يثير القلق استمرار الاختلافات في الرأي بشكل ملحوظ بين بلداننا حول كيفية تحقيق ذلك. ويجب أن نضع في اعتبارنا على الأقل أن السلم والأمن الدوليين لا يمكن بأي حال أن يعتمدا على قوة الأسلحة.

ويود وفدي أن يؤكد على اعتبارين واضحين. أولا، إن وجود أسلحة الدمار الشامل هو أحد أخطر التهديدات لبقاء الجنس البشري. ثانيا، لا ينبغي لأي بلد أن يوجه سلطته ونفوذه إلى سباق التسلح. إننا جميعا ندرك الخطر الذي يمثله سباق تسلح جديد والمخاطر التي لا تحصى التي يمثلها للسلم والأمن الدوليين. كما أن بعض آفات عصرنا، مثل الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة، ترتبط ارتباطا وثيقا بانتشار الأسلحة النارية.

وجمهورية هايتي ترحب بجميع الجهود والمبادرات الرامية إلى تعزيز رؤية مشتركة واعتماد تدابير ملموسة للحد من التهديد النووي بشكل كبير. ونود أن نؤكد مجددا التزامنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ونحن نتابع عن كثب العمل التحضيري للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

ويلاحظ بلدي بارتياح كبير استئناف المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك التقدم الكبير نحو تطبيع العلاقات بين الكوريتين. ويحدونا أمل قوي في ألا يقوض شيء الجهود الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه.

وتكرر جمهورية هايتي الإعراب عن إدانتها الشديدة لأي استخدام للأسلحة الكيميائية، التي لا تستخدم إلا لإلحاق معاناة قاسية وغير مقبولة بالسكان العزل. ونحث جميع الدول الحائزة لهذه الأسلحة على التخلص منها دون قيد أو شرط، وفقا لأحكام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وبالمثل، يجب أن ندعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

ولا يمكننا المبالغة في التأكيد على ضرورة وضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. فهذه الظاهرة عقبة رئيسية أمام أمن واستقرار وتنمية أكثر البلدان تضررا. وعلاوة على ذلك، لا يوجد بلد محصن تماما من ذلك.

وجمهورية هايتي يشجعها وترحب بالتقدم الملموس في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتكرر التزامها بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل. وفي هذا السياق، نشدد على الدور الحاسم لمعاهدة تجارة الأسلحة والحاجة الملحة إلى إضفاء الطابع العالمي عليها.

ونود أيضا أن نسترعي انتباه جميع الدول إلى الأخطار التي تشكلها الألغام المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة الأخرى. ونشجب عدد ضحايا الحوادث التي تسببت فيها ونطالب بالامتثال التام للالتزامات الناشئة عن اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

ويحدونا أمل قوي في الاستخدام الإيجابي والشفاف للابتكارات العلمية والتكنولوجية. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة التدابير المتخذة أو المتوخاة من جانب الأمين العام في إطار مبادرة ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“.

إن التحديات الأمنية الحالية تتطلب العمل الجماعي على جميع المستويات. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. ويأمل وفدي أن يوفر عمل لجنتنا فرصة لتبادل بناء حول سبل المضي قدما في نزع السلاح والأمن البشري.

وجمهورية هايتي دأبت على الدعوة إلى نظام عالمي قائم على مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، وعلى حد تعبير الكرسي الرسولي، احترام الكرامة المتأصلة لجميع البشر. وهذا النظام يتعارض مع سباق التسلح. بل إن السباق ينبغي أن يكون لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي سيمكننا من الارتقاء بالمنظمة إلى المعايير السامية للآباء المؤسسين.

السيدة روبنارين (ترينيداد وتوباغو) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل بلدي، باسم الجماعة الكاريبية (انظر A/C.1/73/PV.2)، وممثل السلفادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/73/PV.4).

بالنسبة لترينيداد وتوباغو، فإن نزع السلاح يتعلق بمنع العنف والقضاء عليه، ودعم التنمية المستدامة والتمسك بمبادئ الإنسانية. ويرى وفدي أن هناك علاقة مباشرة بين نزع السلاح والتنمية. ولذلك فإن التزامنا بنزع السلاح يترسخ في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

إن حوالي ٧٠ في المائة من جرائم القتل المرتكبة في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الكاريبية ترتكب باستخدام المسدسات. تلك هي الأسلحة المفضلة وهي محرك رئيسي للعنف المسلح، بما في ذلك عنف العصابات والجريمة المنظمة. وترينيداد وتوباغو تتأثر بشكل خاص جراء ويلات العنف المسلح بلا هوادة والتي لا تزال تشكل آفة خبيثة في مجتمعنا. ويعدُّ منع الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة والقضاء عليها أولوية قصوى بالنسبة لبلدي. وعليه، ترى ترينيداد وتوباغو أن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ما يزال أداة هامة لترسيخ التعاون الدولي لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

ونرحب في ذلك الصدد، بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل الذي أُختتم مؤخرا (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق) بوصفه خطوة متقدمة نحو معالجة المسائل البالغة الأهمية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويسر وفد بلدي إدراج الذخيرة في الوثيقة الختامية، وهي خطوة هامة إلى الأمام. وما برحت الكثير من الدول، بما فيها ترينيداد وتوباغو، تؤكد على مدى سنوات أن أي مناقشة بشأن الاستخدام غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون إشارة إلى الذخيرة تعدّ ناقصة ومعيبة. ولذلك يسرنا إدراجها في الوثيقة الختامية، وما زلنا متفائلين بأن يتوصل المجتمع الدولي في نهاية المطاف إلى توافق في الآراء على التصدي بصورة شاملة لمسألة الذخيرة في سياق برنامج العمل. ونرى أيضا أن الصياغة المتعلقة بنوع الجنس تعتبر أحد أوجه النجاح الهامة للمؤتمر. ونرحب بالإشارة الواردة فيها إلى العنف الجنساني مع التسليم بأن المؤتمر الاستعراضي الثالث الذي تعقده الدول كل سنتين قد وضع الأساس لذلك التقدم الهام خلال الفترة السابقة لانعقاده. ونحث جميع الدول على السعي إلى التنفيذ الكامل لبرنامج العمل ونؤكد أهمية التعاون والمساعدة على المستوى الدولي في ذلك الصدد.

وتؤكد ترينيداد وتوباغو مجددا اعتقادها بأن من شأن تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة بحسن نية أن يخفف المعاناة البشرية الناجمة عن عمليات نقل الأسلحة بطريقة غير مشروعة وغير المسؤولة، علاوة على تحسين الأمن والاستقرار الإقليميين وتعزيز مساءلة الدول الأطراف وشفافيتها فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة التقليدية. وندعو إلى عالمية المعاهدة ونعرب عن تأييدنا لمشروع قرار هذا العام بشأن معاهدة تجارة الأسلحة (A/C.1/73/L.8) المقدم بمبادرة من لاتفيا، ويدعو إلى التنفيذ الفعال للمعاهدة.

وتتشاطر ترينيداد وتوباغو رأي الأغلبية القائل بأن العالم الآمن من استعمال الأسلحة النووية هو وحده العالم الخالي تماما

من تلك الأسلحة. وقد شددت على ذلك الاعتقاد سياساتنا منذ وقت طويل، ونحن من ضمن الموقّعين على معاهدة تلاتيلولكو لعام ١٩٦٧ التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، فنحن على التزام راسخ بالوفاء بتعهداتنا الهامة والأساسية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويعتبر اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧ من قبل غالبية الدول نقضا للفكرة القائلة أن نزع السلاح هدف أهملته الأمم المتحدة. ويسرنا أن نكون من بين الدول المؤيدة لتلك المعاهدة التاريخية، ونواصل العمل بدأب للتوقيع والتصديق عليها قريبا. ونشاطر الوفود الأخرى التشديد على العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. ولا تقتصر الآثار الإنسانية والبيئية الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية وتجاربها على الماضي فحسب، فهي لا تزال تهدد السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصحة والرفاه والمساواة بين الجنسين والبيئة برا وبحرا. وكانت الجماعة الكاريبية جزءا من مجموعة الدول الداعية إلى الالتزامات الإيجابية الواردة في المعاهدة. وتتيح هذه الالتزامات الإيجابية المتعلقة بمساعدة الضحايا والإصلاح البيئي والتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، فرصة للتصدي للخطر المستمر الذي تسببه الأنشطة ذات الصلة بالأسلحة النووية لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والبيئة. وبالنسبة لوفد بلدي، فإنها تعتبر إحدى أهم مواد المعاهدة.

ويشعر وفد بلدي بالفخر لكونه في صدارة الدول التي عملت على إدماج موضوع المرأة والسلام والأمن في عمليات نزع السلاح. وفي عام ٢٠١٠ حين قدمت ترينيداد وتوباغو أول مشروع قرار (A/C.1/65/L.39) بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، كان قد أشير إلى أن هذه المسألة لن تحقق زخما في اللجنة الأولى. ولكن ثبت خطأ ذلك الشعور لاحقا. وتعتبر الجنسانية عاملا لا يمكن إنكاره في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وتضطلع المرأة بدور قيادي في تمكين المجتمعات المحلية من التصدي للعنف وانعدام الأمن. وينبغي أن يكون لها دور حاسم أيضا في مجال نزع السلاح. وسوف يتم تناول هذه المسألة مرة أخرى أثناء الدورة الحالية للجنة الأولى بغرض تناول التطورات الأخيرة في هذا المجال. ونرحب بتأييد اللجنة لهذه المبادرة الهامة.

ويساور وفد بلدي القلق إزاء الأضرار والمخاطر المرتبطة بالطائرات بدون طيار. وتشير التقديرات إلى قتل الآلاف من المدنيين على الأقل، أو تعرضهم للإصابات أو التشريد نتيجة لتلك التكنولوجيا. وبالنظر إلى خصائصها الفريدة، فإن للعمليات المسلحة التي تنفذ بواسطة هذه الطائرات تأثيرا خاصا على صون السلم والأمن الدوليين. ويود وفد بلدي أن يعرب مرة أخرى عن قلقه إزاء الآثار السلبية الأخلاقية والقانونية والإنسانية المترتبة عن استخدام الطائرات المسلحة بدون طيار بصورة تتنافى مع القانون الدولي.

وفي الختام، أود أن أشكر مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على العمل الجدي والقيّم الذي يواصل الاضطلاع به في الدول الأعضاء في الجماعة، بما فيها بلدي، في كثير من مجالات نزع السلاح.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة): يسرني في البداية، أن أهنئكم على توليكم رئاسة اللجنة الأولى للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، وأن أؤكد دعمنا الكامل لكم وثقتنا في قدرتكم على إنجاح أعمال هذه الدورة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لسلفكم، الممثل الدائم للعراق، لإدارته أعمال هذه اللجنة خلال الدورة السابقة.

وتود دولة الإمارات العربية المتحدة أن تضم صوتها إلى البيان الذي ألقاه ممثل مصر نيابة عن مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/73/PV.2).

نجتمع اليوم في هذه اللجنة لإيجاد فرصة للتوصل إلى توافق لتحقيق السلم والأمن الإقليميين والدوليين في ظل التحديات الأمنية الخطيرة التي تهدد بإهدار ما تم إحرازه في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي خلال السنوات الماضية. وعلى الرغم من الجهود الإقليمية والدولية الجادة، فنحن ما زلنا نعاني من الأزمات بسبب أعمال تهريب الأسلحة واستخدامها من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول، واستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين، وإجراء التجارب النووية وإطلاق الصواريخ الباليستية كالتي يطلقها الحوثيون المدعومين من إيران على أراضي المملكة العربية السعودية. ولذلك ترحب دولة الإمارات بمبادرة الأمين العام بشأن نزع السلاح على الصعيد العالمي، والتي تهدف إلى إزالة الترسانات النووية وغيرها من الأسلحة المدمرة حول العالم.

وفي هذا الصدد، تعرب دولة الإمارات عن إيمانها الراسخ بأهمية استخدام المحافل الدولية المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي، مثل اللجنة الأولى، للتوصل إلى توافق في مجال نزع السلاح ودعم الجهود الدولية لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وفيما يختص بمسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، فإن دولة الإمارات تؤكد التزامها المستمر بدعم كافة الجهود التي تهدف إلى تحقيق تقدم نحو هذا الهدف. كما نأمل بأن تحقق الدورة الحالية لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خطوات هامة نحو تنفيذ خطة العمل المتفق عليها لعام ٢٠١٠ وضمان عقد المؤتمر المؤجل الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بمشاركة جميع بلدان المنطقة دون تأخير.

وفي هذا الصدد، فإن بلادي تكرر دعوتها إلى إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث أنها تعتبر الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تقم بالانضمام حتى الآن إلى هذه المعاهدة.

تأتي دولة الإمارات في مقدمة الدول الداعية إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وتولي اهتماما خاصا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك من منطلق حرصها والتزامها بضمان الأمن العالمي. كما تتبنى بلادي سياسة واضحة وثابتة تجاه قضايا عدم الانتشار ونزع السلاح، وتولي أهمية كبرى للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا المجال، إضافة إلى أهمية تنفيذها بشكل كامل، وضرورة اتباع منهج يقوم على الشفافية في الاستخدام السلمي والمسؤول للطاقة النووية. فدولة الإمارات تلتزم بالعمل بشكل وثيق ومطابق لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدعو إلى ضرورة تمكين الوكالة من القيام بتدابير الضمانات الشاملة وزيادة ثقة المجتمع الدولي، ومعالجة أي شواغل دولية ذات صلة.

وفيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة المعقودة مع إيران، كانت تأمل دولة الإمارات مثل الكثير من الدول أن تنعكس خطوات تنفيذ هذه الخطة على جميع القضايا العالقة وعلى سلوك إيران في المنطقة بطريقة إيجابية، إضافة إلى معالجة المخاوف القديمة حول برنامج الصواريخ الباليستية. ولكننا ما زلنا نشعر بالقلق بشأن الطموحات الإيرانية ورغبتها في تطوير أسلحة الدمار الشامل، بالرغم من الفرص التي أتاحها المجتمع الدولي لتعديل سياساتها العدائية.

وقد أيّدنا قرار الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب من الاتفاقية لذات الأسباب. وعليه، فإننا ندعو إيران إلى بناء المزيد من الثقة حول طبيعة أنشطتها النووية عن طريق الالتزام بالشفافية والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما ندعوها إلى التوقف عن أنشطتها المستمرة والتي تقوض السلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

تولي دولة الإمارات أهمية قصوى لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إيماناً بدورها الهام لتعزيز جهود عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وبالتالي فإننا نطالب الدول التي لم تنضم إلى هذه المعاهدة حتى الآن، وخصوصاً دول الملحق الثاني منها، باتخاذ خطوات سريعة للقيام بالتوقيع والتصديق عليها. كما نحث كافة الدول على الاستمرار في وقف تجارب الأسلحة النووية.

وفي هذا الشأن رحب بلدي بالخطوات الإيجابية الأخيرة حول الأزمة في شبه الجزيرة الكورية، والمتمثلة في المحادثات رفيعة المستوى بين الكوريتين. كما رحبت بالقمة التي عقدت بين الرئيس الأمريكي ورئيس كوريا الشمالية في حزيران/يونيه الماضي، والتي تشكل منعطفاً مهماً لتعزيز الجهود الرامية لخفض التوتر في منطقة شبه الجزيرة الكورية وتحقيق السلم والأمان فيها، حيث أننا نؤمن بأهمية المحافظة على هذا الزخم واستمرار الحوار بين الجانبين.

ومن هذا المنطلق، تجدد دولة الإمارات دعوة كوريا الشمالية للعودة لمعاهدة عدم الانتشار، والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ووقف كافة التجارب النووية والباليستية والالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على أهمية إشراك المرأة في القضايا المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي وتعزيز دور المرأة في جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، أطلقتْ دولة الإمارات برامج مهمة ونظمتْ حلقات شبابية لتعزيز المعرفة حول القضايا النووية بهدف إشراك النساء والرجال والشباب.

كما تدرك دولة الإمارات أنه يتعين علينا إشراك جميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والرجال والشباب، إذا أردنا أن نطور سياسات مبتكرة تعالج أهم القضايا الملحّة في عصرنا وخاصة في مجال السلام والأمن الدوليين.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنّئ السفير جينغا وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، وأن أؤكد له تعاوننا الكامل. وأود أيضاً أن أشيد مخلصاً بقيادة اللجنة الأولى للرئيس المنتهية فترته، السفير بحر العلوم ممثل العراق.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2).

منذ أن اجتمعت اللجنة في العام الماضي، أصبح العالم أقل أمناً واستقراراً. لقد شهدنا محاولات منهجية لتقويض قيمة ومغزى وفعالية تعددية الأطراف، ولتشويه صورة المؤسسات والاتفاقات المتعددة الأطراف، ولتجاهل القواعد والمعايير العالمية.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك انسحاب الولايات المتحدة غير القانوني من خطة العمل الشاملة المشتركة التي جاءت نتيجة لجهود دبلوماسية طويلة ومكثفة متعددة الأطراف لحل أزمة مصطنعة ولبناء الثقة.

لقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٢ تقريراً لها على امتثال إيران الكامل لالتزاماتها. غير أن الإدارة الحالية للولايات المتحدة، في انتهاك لالتزاماتها الدولية، قد انسحبت من خطة العمل الشاملة المشتركة، وقد واصلت بصورة منهجية انتهاك التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وهي تُجبر الآخرين الآن بوقاحة على انتهاك القرار أو مواجهة العقاب.

وفي ظل هذه الظروف، فإن عدم القيام بأي شيء ليس خياراً. يتعين علينا الدفاع عن تعددية الأطراف، لأنها تشكل أساس النظام الدولي القائم على القواعد. ويجب علينا أن ندافع عن الاتفاقات والمؤسسات المتعددة الأطراف. ويجب أن نحمي مصداقيتها وأن نعزز فعاليتها. لذا، وفي إطار الولاية المنوطة بنا في هذه اللجنة، فلننظر في الكيفية التي يمكننا بها تعزيز التعاون

المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونتفق مع الأمين العام على أن الحقائق الراهنة للبيئة الأمنية الدولية تتطلب وضع نزع السلاح وعدم الانتشار في صميم عمل الأمم المتحدة. ونُشيد به على تقديمه خطته لنزع السلاح.

ما زالت الأسلحة النووية تشكل تهديداً وجودياً للبشرية. وقد اعتُمدت معاهدة حظر الأسلحة النووية في الآونة الأخيرة، بفضل التصميم القوي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهذا إنجاز تاريخي يكمّل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من ذلك، فإن تحقيق نزع السلاح النووي يبدو مستحيلاً اليوم كما كان في سبعينيات القرن العشرين. تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة عن تحقيق نزع السلاح النووي.

بيد أنها لا تبذل أي جهود هادفة لتنفيذ التزاماتها بإزالة ترساناتها النووية. إن المشكلة الأساسية لنزع السلاح النووي هي الانفرادية، وعلى وجه التحديد الإجراءات والسياسات النووية الانفرادية للولايات المتحدة، التي تمثل أخطر تهديد لنزع السلاح النووي. وما دامت السياسة النووية للولايات المتحدة كما هي، فلن يحرز أي تقدم نحو نزع السلاح النووي.

إن عدم تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يهدد مستقبل المعاهدة. وأفضل طريقة لحماية مصداقيتها هي تنفيذها بالكامل. ولذلك ينبغي أن يكون محور التركيز الرئيسي في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ للأطراف في معاهدة عدم الانتشار هو الالتزام الكامل من جانب الدول بتنفيذ تعهداتها والتزاماتها بشأن نزع السلاح النووي.

إن عدم إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا يزال مصدر قلق بالغ. لا يمكننا تحقيق السلام والاستقرار في تلك المنطقة المضطربة ما دامت الترسانة النووية الإسرائيلية موجودة. والواقع أن وجود أسلحة نووية في أيدي إسرائيل، ذلك البلد الذي له سجل طويل أسود من الجرائم مثل الاحتلال والعدوان وإرهاب الدولة والجرائم ضد الإنسانية، يمثل تهديداً خطيراً فريداً من نوعه للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وفي ٢٩ آب/أغسطس، وجّه رئيس وزراء إسرائيل متحدّثاً في مركز تطوير الأسلحة النووية تحت سطح الأرض التابع لنظامه، المعروف باسم ديمونا، تهديداً صريحاً لإيران بالإبادة النووية، وهو تهديد لا ينبغي التغاضي عنه.

وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن التزامه بموجب القرار ٩٨٤ (١٩٩٥)، بأن يدين بشدة ذلك التهديد من جانب النظام الإسرائيلي باستخدام الأسلحة النووية ضد إيران.

ما برحت اتفاقية الأسلحة الكيميائية صكاً ناجحاً متعدد الأطراف لنزع السلاح. ويجب التقيّد بصورة تامة بالمعايير العالمية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. وإننا ندين استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، ومن جانب أي كان. وندعو إلى ضمان التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتحقيق عالميتها. ولا بدّ من تسوية الخلافات المتعلقة بولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وإن لم يحدث ذلك، فستكون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أكثر استقطابا وسيلحق ضرر بالاتفاقية، الأمر الذي يجب تفاديه. ويجب علينا أن نعمل بجد لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر.

كما تواجه اتفاقية الأسلحة البيولوجية، باعتبارها صكا متعدد الأطراف بالغ الأهمية لنزع السلاح، تحديات قديمة وجديدة. ومن أجل التصدي لها، ينبغي تعزيز جميع جوانب الاتفاقية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتمثل النهج الأكثر فعالية في استئناف المفاوضات بشأن وضع بروتوكول متعدد الأطراف ملزم قانونا للاتفاقية. وندعو الولايات المتحدة إلى سحب اعتراضها على تلك المفاوضات.

ولا بد أيضا من اتخاذ تدابير فعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويمثل إعلان الولايات المتحدة عن إنشائها لقوة عسكرية للفضاء الخارجي تطورا مثيرا للقلق. وعلى نحو ما ذكر مسؤولو الولايات المتحدة، فإنهم يسعون للهيمنة في الفضاء الخارجي، وينظرون إليه باعتباره مجالا محتملا لخوض الحروب ويخططون للعمل في استحداث منظومة أسلحة فضائية. وتزيد هذه السياسات والتدابير من احتمال حدوث سباق تسلح أو حتى نشوب نزاعات في الفضاء الخارجي. ولمنع ذلك، تدعم إيران التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على صك ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

السيد محمد أمينوف (طاجيكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ السفير جينغا على تعيينه رئيسا للجنة الأولى، وأن أؤكد له دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه خلال هذه الدورة. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لأعضاء المكتب الآخرين ولأمانة اللجنة الأولى على دعمهم وتعاونهم.

إن تعزيز الآليات المتعددة الأطراف لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار أمر أساسي للحفاظ على الأمن والاستقرار العالميين. وفي هذا الصدد، لا يزال خطر انتشار الأسلحة النووية مدعاة للقلق الشديد. ولذلك فإننا نعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر زاوية في النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وتتشاطر طاجيكستان الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وتعتقد أنه لا يمكن لأي آلية لنزع السلاح النووي أن تكون فعالة دون مشاركة جميع الجهات المعنية، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولذا، فإننا ندعو إلى تنفيذ معاهدة عدم الانتشار وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل التجارب النووية في أقرب وقت ممكن. وتؤيد طاجيكستان الجهود الرامية إلى حل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السياسية والدبلوماسية، ولذلك، يجب تشجيع الحوارات ومؤتمرات القمة التي عُقدت بين الكوريتين في الآونة الأخيرة.

ويمثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عنصرا هاما من عناصر نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتعزيز السلام والأمن الإقليميين. وكان بدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩ معلما هاما بالنسبة لمنطقتنا. فمن خلال المعاهدة، أسهمت بلدان وسط آسيا إسهاما كبيرا في تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي. وقد تعهدت البلدان التي تشكل هذه المناطق بعدم تصنيع أو حيازة أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو تلقي أي مساعدة في صناعتها. ولذلك، فإن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا أسهمت إسهاما حقيقيا في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن كونها آلية للأمن الإقليمي. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية خاصة على التعجيل بالتصديق على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا بشأن الضمانات الأمنية السلبية، الموقع في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤ على هامش الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ويهيئ إرساء ضمانات قوية للسلام والأمن في منطقتنا وحولها أساسا لتحقيق التنمية المستدامة والتعاون والتقدم.

وتعلق طاجيكستان أهمية كبيرة على التنفيذ الفعال لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام. ونوجه نداء عاجلا من أجل تخليص وسط آسيا من التهديد الذي تشكله هذه الألغام، وتعزيز التعاون في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

في الختام، أود أن أؤكد إيمان طاجيكستان بمزايا تعددية الأطراف، التي تتمحور حول قواعد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ولا تزال الأمم المتحدة، بوصفها أشهر منظمة دولية في العالم، هي المنصة العالمية الرئيسية لتحقيق توافق في الآراء بشأن

القضايا الرئيسية التي تتراوح بين الأمن الدولي والتنمية، فضلا عن تنسيق الجهود المشتركة والمتسقة التي يبذلها المجتمع الدولي لمواجهة التحديات العالمية والتصدي للمخاطر التي يواجهها جيل جديد.

السيد بارو (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أعرب عن أحر التهاني للسفير جينغا على توليه رئاسة اللجنة الأولى، وأن أؤكد له دعم وفد بلدي وتعاونه الكامل. كما أهنئ سائر أعضاء المكتب.

تؤيد السنغال البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والمغرب، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/73/PV.2).

تؤدي التوترات الجيوسياسية الحالية والخطر المتزايد لاستخدام الأسلحة النووية إلى تعقيد عملية نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ولا يزال نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، وعدم انتشاره من جميع جوانبه بعيدا هدفا بعيد المنال. ولا تحرز المفاوضات المتعددة الأطراف سوى تقدم ضئيل، على الرغم من اعتماد الدول المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها. وعليه، فإننا بحاجة إلى بذل جهود جماعية بهدف منع نشوب النزاعات المسلحة والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ويتطلب ذلك اتباع نهج شامل إزاء إقامة حوار وبناء الثقة المتبادلة. وأود أن أشير إلى أنهما شرطان أساسيان للنجاح في تنظيم الأسلحة وإزالتها.

ويحق لنا هنا التشديد على أن تعددية الأطراف هي النهج الأنسب الآن أكثر من أي وقت مضى لتحقيق نتائج ملموسة. ولذلك، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضاعف جهودها وأن تتخذ خطوات ملموسة لتحقيق هدف نزع السلاح الذي نتشاطره جميعا، وفقا لواجباتها والتزاماتها الأخرى بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبناء على ذلك، فإننا ندعو تلك الدول إلى اتخاذ إجراءات في هذا الصدد والعمل من أجل القضاء التام على رؤوسها الحربية النووية. وسيواصل بلدي، السنغال، دعم المبادرة الإنسانية المتعلقة بإزالة الأسلحة النووية، والتي تجسد إرادة الدول وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لإيجاد السبل والوسائل الفعالة الأخرى للقضاء على هذه الأسلحة، التي تشكل تهديدا مستمرا للبشرية.

فيما يتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن المؤتمر الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ حزيران/يونيه، قد أتاح فرصة للدول الأعضاء لتقييم جهودها وتحديد تدابير مبتكرة في إطار نهج جماعي لتحسين فعالية مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها بلا ضوابط. وأسفر المؤتمر عن اعتماد وثيقة ختامية شاملة وطموحة بالإجماع (A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق)، تهدف إلى تحقيق التقدم الملموس والفعال في تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك مكافحة تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها وإعادة تشغيلها وتسريبها على نحو غير مشروع، فضلا عن تحسين التنسيق والتعاون والمساعدة في هذا المجال ومعالجة المسائل الجنسانية، بما في ذلك موضوع الذخيرة. وأكدت الدول الأعضاء مجددا التزامها بالتنفيذ الكامل لبرنامج العمل وبتعزيز التعاون والمساعدة فيما بين البلدان.

لقد رحب وفد السنغال بدخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مع انعقاد المؤتمر الرابع للدول الأطراف في المعاهدة في آب/أغسطس في طوكيو. وبلدي يقوم بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة ويواصل تعزيز عالميتها ويشجع على التعاون الإقليمي من أجل الاستفادة من تبادل أفضل الممارسات، مع الاستمرار في إشراك المجتمع المدني

في رفع مستوى الوعي بمعاهدة تجارة الأسلحة. وأدعو جميع البلدان التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن بغية تيسير عالميتها وتنفيذها.

إن المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي ركيزة أساسية أخرى لنزع السلاح وعدم الانتشار، وصلت للأسف إلى طريق مسدود، بالرغم من بذل بعض الجهود والتقدم المحرز. بيد أن فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي يتكون من ٢٥ عضواً من بينهم السنغال، والمكلف بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في صياغة معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، نجح في اجتماعه الأخير الذي عقد في يونيه/حزيران، في التفاوض على تقرير بتوافق الآراء يوصي بعناصر لإبرام معاهدة في المستقبل. وفي الوقت نفسه، يجب أن نضمن ألا تقع المخزونات الحالية من المواد الانشطارية في الأيدي الآثمة، وأن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ من دون إبطاء. وإضافة إلى ذلك، يجب احترام الحق الثابت للدول في إجراء أبحاث في الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، تحت العين الساهرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، نرحب بالقرار المتخذ في ١٦ شباط/فبراير، تحت رئاسة سري لانكا، بإنشاء خمس هيئات فرعية منفصلة ينبغي لها من حيث المبدأ إنهاء الجمود في المؤتمر وتعزيز دوره الحصري باعتباره هيئة التفاوض المتعددة الأطراف بشأن مسائل نزع السلاح.

وينطبق الشيء نفسه على هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح التي بدأت دورة الثلاث سنوات ٢٠١٨-٢٠٢٠ في إطار الموضوع الجديد المتمثل في تدابير بناء الثقة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويأمل وفد بلدي أن تصدر في عام ٢٠٢٠ توصيات بشأن الأسلحة النووية بشأن هذا الموضوع، عقب توصيات عام ٢٠١٧ بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإننا ندعو إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية من أجل إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الذخائر العنقودية.

وختاما، فإن بلدي يرحب بالمساهمة القيمة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في مجال نزع السلاح. وأود أن أكرر أنه ينبغي منحها التمثيل المنصف، بما في ذلك في مداولاتنا.

السيد مصدق (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أفغانستان البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2).

إن أفغانستان تشعر ببالغ القلق إزاء تدهور البيئة الأمنية الدولية. لقد كان تأثير الأسلحة النووية على البيئة وصحة الإنسان والأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية كارثيًا، ويجب علينا العمل معًا للحد من مخاطر الأسلحة النووية واستخدامها المحتمل أو حتى التهديد باستخدامها. وعلاوة على ذلك، وكما أبرز الأمين العام في خطته الجديدة لنزع السلاح، يجب على المجتمع الدولي كفالة المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب عن انتهاكات القانون الدولي.

وأفغانستان طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحظر الشامل للتجارب النووية وغيرها من المعاهدات المتعددة الأطراف التي تدعو إلى القضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونحث جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على القيام بذلك. ويعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا إن الدبلوماسية المتعددة الأطراف ضرورية لتعزيز خطة نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن خلال العمل الجماعي القوي وحده يمكننا

تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود الجارية، بما في ذلك الحوار، لمعالجة مختلف الحالات ذات الصلة، ونأمل أن تؤدي إلى نتائج إيجابية. وأفغانستان ترحب بالتطورات المبشرة التي تحققت مؤخرا وبالجهود الكبيرة للحوار بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ويود وفد بلدي أيضا أن يؤكد مجددا دعمه القوي لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل.

ما فتئت أفغانستان تعاني كثيرا لأكثر من أربعة عقود. ويمكننا أن نشهد بأن وفرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسهولة الوصول إليها تمكن الإرهابيين والمتطرفين والجماعات الإجرامية المنظمة. تصاعدت حدة الهجمات التي يشنها الإرهابيون في كابل والمناطق الحضرية الأخرى منذ عام ٢٠١٦، وتشمل تلك الهجمات أيضا استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. يعد تحديد الأسلحة غير الفعال أو غير الموجود عنصرا مدمرا يساعد في دفع دوامة العنف في منطقتنا. على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، هناك صلة واضحة بين تنظيم التسلح وتحقيق التنمية وبين الاتجار غير المشروع بالأسلحة والجريمة المنظمة. وتوفر الصلة بين الأسلحة غير المشروعة وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات شراء الأسلحة من قبل الجهات من غير الدول. يجب علينا أن نعمل على تحسين فهم تلك العلاقات المعقدة واتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف تدفق الأسلحة إلى مناطق الصراع.

وتعتقد أفغانستان أن تحديد الأسلحة الصغيرة شرط مسبق لتحقيق الاستقرار الإقليمي وأولوية قصوى. وفي ذلك الصدد، فقد صدقنا على الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها وانضممنا إليها في آب/أغسطس من العام الماضي. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الاضطلاع بكامل المسؤولية عن منع وصول المنظمات الإرهابية إلى المركبات الأولوية والأسلحة وإلى تعزيز الجهود المبذولة لبناء القدرات الوطنية لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

تشكل المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية تهديدا خطيرا للسلام والأمن العالميين. ولا تزال أفغانستان إحدى بلدان العالم التي بها أكثر الألغام الأرضية. وفي العام الماضي، قتل أو أصيب أكثر من ٢ ٠٠٠ أفغاني جراء الألغام الأرضية، أي خمسة أمثال عدد المدنيين الذين قتلوا في عام ٢٠١٢.

ومما يثير القلق بنفس القدر أن أفغانستان هو البلد الأكثر تضررا من الأجهزة المتفجرة الارتجالية. وأفادت التقارير في العام الماضي بأن ما نسبته ٤٠ في المائة من بين ١٠ ٠٠٠ من الضحايا والمصابين المدنيين في أفغانستان سببته هجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة. ويشكل الأطفال ثمانون في المائة من هؤلاء الضحايا، ويعاني كثير من الناجين من إصابات خطيرة. وتتجاوز الآثار المدمرة للأجهزة المتفجرة المرتجلة الأمن المادي وحده. وجلبت التطورات السريعة في تصميم الأجهزة المتفجرة المرتجلة وانفجاراتها تحديات غير مسبوقة للمساعدة الإنسانية في حالات الصراع المختلفة في جميع أنحاء العالم.

لقد أصبحت الأجهزة المتفجرة المرتجلة السلاح الرئيسي للجماعات المسلحة غير التابعة للدول في العديد من الصراعات، وهي المسؤولة عن قتل وتشويه آلاف المدنيين كل يوم. وفي العام الماضي، تضرر أكثر من ثلث جميع البلدان من هجمات الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ويتطلب تزايد الطابع عبر الوطني لهذه الأجهزة استجابة دولية شاملة. ولهذا السبب، تدعو أفغانستان جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار A/C.1/73/L.60 المعنون ”مكافحة الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع“، والذي اعتمدت النسخة السابقة منه بتوافق الآراء في اللجنة الأولى وفي الجمعية العامة عام ٢٠١٥ (القرار ٣٦/٧٢). ويعبر مشروع القرار عن التزام أفغانستان القوي بمنع الهجمات

بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتخفيف من وطأتها. كما يهدف إلى الجمع بين البلدان سويا وبناء توافق في الآراء على الصعيد الدولي. ونشكر جميع الدول الأعضاء التي أيدت مشروع القرار، ولا سيما أستراليا وفرنسا.

وفي الختام، أود أن أؤكد للرئيس مشاركة وفد بلدي البناءة في جميع مناقشات اللجنة الأولى.

السيد مات (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد هيمنت على الأسبوع الرفيع المستوى هذا العام مناقشة بشأن قيمة النظام الدولي القائم على القواعد. وفي حين كانت المناقشة واقعية ومفزعة أحيانا، فإنها حققت أيضا التزاما قويا من جانب الأغلبية الساحقة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومن ناحية ثانية، لم تكن المواقف بشأن أسس الأمم المتحدة ذاتها متباينة بهذا الشكل الصارخ لفترة طويلة.

وهذا التباين يتغلغل اليوم في جميع مجالات التعددية، وجميع ركائز الأمم المتحدة، وجميع الخطط التي وضعناها لأنفسنا في المنظمة. وهو ذو آثار مدمرة على أمننا الجماعي يمكن لمسها فورا عندما يتعلق الموضوع باللجنة الأولى. إن سباق التسلح الجديد، إلى جانب تزايد عدم الاحترام للقواعد القانونية، وعدم استعداد فئة قليلة للتصدي للتهديدات التي تشكلها التكنولوجيات الجديدة، تضعنا على مسار خطير. وقلما كانت تكلفة الامتناع عن اتخاذ إجراءات أكثر فداحة مما هي عليه الآن.

وقد اعترف الأمين العام بتلك الدلائل واقترح سبيل المضي قدما. وتؤيد ليختنشتاين الخطة الجديدة لنزع السلاح، وهي خطة طموحة، بالنظر إلى البيئة السياسية الراهنة، بيد أنها تحدد في العديد من جوانبها، الحد الأدنى لمستوى استجابتنا الجماعية للتهديدات الحالية. وسيزيد ذلك من دعم ليختنشتاين للجهود الرامية إلى تنفيذ رؤية الأمين العام لتأمين مستقبلنا المشترك بطريقة شاملة.

إن تشريعات المجتمع الدولي واتفاقات عدم الانتشار تنطوي على مكاسب أمنية ملموسة، وأثبتت المرة تلو الأخرى إمكاناتها في تخفيف حدة التوتر. وغني عن البيان أن الامتثال للالتزامات ضروري إذا أردنا التمتع بالفوائد الكاملة لسيادة القانون. ومما يؤسف له أننا نرى هذا المبدأ التوجيهي في العلاقات الدولية يتعرض للضغط بصورة متزايدة، مع ما لذلك من عواقب خطيرة بصفة خاصة عندما تُنتهك بشكل روتيني تلك المعايير القائمة منذ أمد طويل مثل الحظر التام للأسلحة الكيميائية أو الأحكام الأساسية للقانون الإنساني الدولي.

وينبغي أن تتمثل استجابتنا في تعزيز الاتفاقات التي دخلنا فيها، وزيادة المساءلة بشأن عدم الامتثال. وفي أغلب الأحيان يفشل مجلس الأمن في الإضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد. إلا أن تزايد استعداد الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية إلى تكثيف انخراطها ينبغي أن يكون سببا للأمل. وبإنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، أصبحت لدينا أداة قيمة للتصدي لأخطر انتهاكات القانون الدولي في سورية، بما في ذلك الهجمات بالأسلحة الكيميائية. وهي الآن السبيل الوحيد للوصول إلى العدالة في الجمهورية العربية السورية.

وترحب ليختنشتاين بالانفراج في الأزمة النووية في شبه الجزيرة الكورية واحتمال زيادة الأمن نتيجة لذلك. ويحدونا الأمل في أن تُحول الالتزامات السياسية قريبا إلى تعهدات قانونية، وخطوات يمكن التحقق منها صوب نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. إن إحراز تقدم ملموس بشأن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيكون خطوة أولى محددة جديرة بترحيب كبير صوب مجموعة اتفاقات أكثر شمولا. لقد نجح مسار عمل الدبلوماسية المتعددة الأطراف في

أزمات أخرى متعلقة بعدم الانتشار. ولا تزال ليختنشتاين تعتبر خطة العمل الشاملة المشتركة إنجازا بارزا في هذا الصدد. ويُعد قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) انعكاسا لمكاسب الأمن الجماعي التي يقرنها المجتمع الدولي كله بالاتفاق، والتي نخاطر بفقدانها إذا ازداد تقويض الاتفاق. إن قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) ما برح ملزما لجميع الدول. ولذلك، فإننا نتشاطر مسؤولية الامتثال لأحكامه.

لقد وجه القضاء التام على الأسلحة النووية عمل الأمم المتحدة منذ بدايتها. وأحدثت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أثرا فيما يتعلق بالمقايضة الكبرى بين نزع السلاح النووي ومنع الانتشار. ولا شك أن العالم أكثر أمانا بفضل نظام ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن المؤسف أننا لم نقترب من ذلك المستوى من التنفيذ فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وعلى العكس من ذلك، تُفهم على وجه الخطأ بصورة روتينية الإلتزامات الجدية للدول الحائزة للأسلحة النووية والواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أنها خيارات تقديرية بل والأسوأ من ذلك، تُفهم على أنها استحقاقات. وتعاني الاتفاقات الهامة الناتجة عن مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار من التحريف أو تهمل تماما، بما في ذلك في اللجنة الأولى. وستتاح لنا قريبا فرصة جديدة لتصحيح مسار العمل هذا لدى انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المقبل. وتلتزم ليختنشتاين بالعمل من أجل التوصل إلى نتيجة موضوعية تستند إلى الاتفاقات السابقة.

وليختنشتاين واحدة من أوائل الموقعين على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وهذه المعاهدة تساعد على استعادة التوازن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي تعززها. وهي تكمل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وآلية التحقق المعنية بها، حيث تنشئ قاعدة قانونية واضحة لمناهضة التجارب النووية. بيد أن الأهم من ذلك، أن المعاهدة تضع خطا قانونيا واضحا ضد أي محاولات لتبرير استخدام الأسلحة النووية. وببساطة، ليس هناك أي مبرر لهذه الأسلحة في ضوء المعاناة المروعة والعشوائية التي تلحقها بالمدنيين باستمرار. إن الحظر الشامل للأسلحة النووية المنصوص عليه في المعاهدة يمثل إرادة الغالبية العظمى من الدول، وسيعزز سيادة القانون على الصعيد الدولي. ويحدونا أمل قوي في أن يتيح ذلك أيضا الأساس لنزع السلاح النووي في المستقبل. وفي ظل الظروف الراهنة، تعد معاهدة حظر الأسلحة النووية أفضل سبب لتفاؤلنا في هذا الصدد.

لقد حدد الأمين العام عددا من التهديدات الخطيرة الناشئة على أساس زيادة القدرات التقنية والتطورات الجديدة في مجالات الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي. وقد أسهم عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، إسهاما مهما في فهمنا الجماعي لنطاق التهديدات وضرورة التعاون والحد من المخاطر. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن الحرب في المستقبل سترتكز إلى حد كبير على الأسلحة الإلكترونية، وتستفيد من التجارب السابقة، وليس من الصعب التأكيد بأن القواعد التي تنظم استخدام القوة تمتد إلى الفضاء الإلكتروني.

إن ميثاق الأمم المتحدة لا يتوقف انطباقه على الفضاء الإلكتروني، ولا العديد من الاتفاقات القانونية الأخرى التي تنظم سلوك الدولة من حيث الاستخدام غير المشروع للقوة، والسلوك أثناء النزاع، ونزع السلاح وعدم الانتشار، والحقوق والحريات الأساسية. ولذلك فإن انطباق الالتزامات القانونية القائمة في الفضاء الإلكتروني يشكل عنصرا لا غنى عنه في مناقشاتنا المقبلة، بل هو شرط مسبق لتحديد الثغرات القانونية الممكنة.

تؤيد ليختنشتاين هذه المناقشة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالاستخدام غير المشروع للقوة في ضوء الالتزامات القانونية القائمة، بما في ذلك إطار نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونظرا لأهمية هذا الموضوع بالنسبة لجميع الدول، فإن المناقشات بشأن الأمن السيبراني ينبغي أن تجري من الآن فصاعدا بشكل منتظم وشامل. وعلاوة على ذلك، يبين بوضوح عدد من التطورات التقنية الحاجة إلى التزامات قانونية جديدة، ولا سيما في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وتؤيد ليختنشتاين الجهود الرامية إلى وضع معايير ملزمة لضمان وجود عنصر بشري في عمليات صنع القرار في هذه النظم. وينبغي ألا تمنع المقاومة المبدئية لعدد قليل جدا من الدول الأغلبية الساحقة من وضع معايير جديدة في هذا المجال والاستفادة منها، لأنها لم تفعل ذلك في الماضي بشأن العديد من المسائل الهامة الأخرى المتعلقة بنزع السلاح. وتتطلع ليختنشتاين إلى القيام بعمل أقوى في هذا المضمار.

السيد سامبرانا توريليو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): أولا، اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس على انتخابه، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين الذين يساعدونه في إدارة دفة أعمال اللجنة الأولى. وبوسعهم أن يعولوا على دعم وفدي.

ثانيا، يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.2)، وممثل السلفادور، بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/73/PV.4).

نجتمع في وقت تشوب فيه توترات كبيرة جميع أنحاء العالم. بالنظر إلى شواغلنا إزاء العدد الكبير من الصراعات المسلحة، التي تنطوي على تكلفة إنسانية كبيرة، التزمت بوليفيا بثقافة الحوار بين الأمم من خلال دبلوماسية الشعوب. إن بوليفيا، بما لديها من إرادة على التمسك بالقانون الدولي، وبوصفها دولة مسالمة ومروجة للثقافة والحق في السلام، تدعو إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والمساعي الحميدة، والدبلوماسية الوقائية، وتعددية الأطراف، وعدم التدخل، واحترام سيادة الدول واستقلالها، وكلها مبادئ عالمية منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ويعترف بها المجتمع الدولي، كذلك فإنها أدوات فعالة لدرء ويلات الحروب وعواقبها. وفي هذا الصدد، يجب أن نشدد على ضرورة اعتماد نهج شامل لتحقيق السلام، ومنع الصراعات من خلال تحليل أسبابها الهيكلية، وإعلاء شأن سيادة القانون، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

إن بوليفيا بوصفها جزءا من أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تعلن خلوها من الأسلحة النووية من خلال معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة باسم معاهدة تلاتيلولكو، وبوصفها جزءا من أول منطقة نعلن أنها منطقة سلام، ترى أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تواجه تحديا كبيرا يتمثل في تنفيذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. وفي هذا السياق، ندعو جميع الدول إلى التوقيع على أحكامها والتصديق عليها وإنفاذها فورا. وهذه هي أفضل طريقة لتجنب إمكانية كارثة استخدام هذه الأسلحة. أنها حتمية أخلاقية ودين علينا للأجيال المقبلة.

لقد حان الوقت لكي تلتزم البلدان بحظر استحداث واختبار وإنتاج وحيازة وامتلاك ترسانات الأجهزة المتفجرة النووية، وهذا هو السبب الذي يحملنا على مناشدة الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إزالة دور الأسلحة النووية أسلحة من مذاهبها وسياساتها المتعلقة بالأمن والدفاع، والامتثال التام لتعهداتها والتزاماتها القانونية، من أجل تحقيق الإزالة التامة لهذا النوع من الأسلحة. ويجب أن ندرك أننا وصلنا إلى نقطة لا تُعَرض فيها تلك الأسلحة للخطر ليس فقط تدمير أمم أو شعوب برمتها، ولكن كل أشكال الحياة على كوكب

الأرض لأن أي سوء تقدير في الأزمة، أو خطأ بشري، أو فشل ميكانيكي أو حسابي يمكن أن يؤدي إلى أسوأ سيناريو لجميع الكائنات الحية.

لذلك نكرر معارضتنا لإجراء أي تجربة نووية، فضلا عن إطلاق القذائف التسيارية القادرة على حمل أسلحة الدمار الشامل. وندعو إلى تفكيك أي برنامج نووي أو ما يتصل به من قذائف تسيارية بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. ومن هنا نرحب بآفاق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، والتطورات الأخيرة التي نعتبرها مشجعة، كالحوار بين السلطات العليا لدى الأطراف ذات الصلة خلال مؤتمرات القمة التي تعقد بين الكوريتين، وكذلك كالمؤتمر الذي انعقد في سنغافورة في حزيران/يونيه من العام الماضي، وأدى إلى وقف التجارب النووية والقذائف التسيارية.

إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بالامتثال للمبادئ الأساسية المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة، التي اعتمدت في عام ١٩٤٥، ولا سيما حل المنازعات الدولية عن طريق استخدام آليات التسوية السلمية. ولا ينبغي في أي نزاع استخدام أي نوع من أنواع الأسلحة. وعلى النقيض من ذلك، ينبغي البلدان أن تسترشد في أعمالها بالمفاوضات والدبلوماسية والحوار. وبوليفيا مقتنعة بأننا لن نحقق المزيد من المجتمعات ذات المسؤوليات المشتركة إلا من خلال هذه الوسائل.

في ذلك السياق، من الضروري اتخاذ تدابير بناء الثقة. ومن الأمثلة الناجحة على تنفيذ هذه التدابير خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني، التي أكدت استعداد الأطراف للتوصل إلى اتفاق سلمي وتوافقي. ويعزز هذا البرنامج النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، ويسهم بشكل عام في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ومن المؤسف أن أحد الطرفين قد تخلى عن هذه المبادرة الهامة.

إن تعددية الأطراف ينبغي أن تكون المبدأ الأساسي لجميع مفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار. وتؤكد بوليفيا من جديد التزامها بتعزيز تعددية الأطراف والحفاظ عليها والنهوض بها، ولهذا السبب نسعى إلى تحديد التزام المجتمع الدولي بالمضي قدما نحو القضاء قضاء مبرما على أسلحة الدمار الشامل وبالتالي زيادة التوعية بالآثار والكوارث الإنسانية التي يمكن أن تنجم عن استخدام تلك الأسلحة، فضلا عن التهديد الذي يشكله وجودها فقط على العالم.

في ذلك الصدد، نعرب عن قلقنا إزاء التقارير المتعلقة بإمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية. وتدين بوليفيا بحزم وبشكل قاطع استخدام الأسلحة الكيميائية، أو استخدام العناصر الكيميائية كأسلحة، لأن استخدامها يشكل عملا إجراميا لا مبرر له، بغض النظر عن الظروف التي تستخدم في ظلها وعمن يستخدمها، لأن استخدامها يشكل جريمة جسيمة ضد القانون الدولي وتهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وتلتزم بوليفيا بمبادئ حظر استخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي، وعلى النقيض من ذلك، تعتقد أن استكشاف الفضاء الخارجي ينبغي أن يتم لأغراض سلمية بحتة. ولهذا السبب، نعتقد أن أي سباق تسلح محتمل يبعث على القلق. والنظام القانوني المنطبق على الفضاء الخارجي لا يضمن في حد ذاته منع هذا السباق الذي يتطلب التزاما بسيادة القانون والامتثال لها لمنع حدوث هذه الحالة.

بناء على ذلك، نكرر دفاعنا عن سيادة القانون من أجل توطيد وتحسين النظام الدولي لعدم الانتشار. وإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات الأخرى ذات الصلة تشكل الأساس القانوني لنظام عدم الانتشار.

أخيرا، نأسف لاستثمار مليارات الدولارات في مجمع الصناعات العسكرية، وهي مبالغ باهظة منه كان أحرى إنفاقها على الصحة أو التعليم من أجل توعية الأجيال المقبلة بويلات الحرب. ومن مسؤولية جيلنا توفير عالم أكثر عدلا وأمنا للأجيال المقبلة. ولن يتحقق ذلك إلا إذا عملنا معا من أجل توطيد عالم متعدد الأقطاب، مع وجود قواعد مشتركة بشأن احترام الأمم المتحدة والدفاع عن جميع التهديدات التي تتعرض إليها.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بالنيابة عن الوفد الأرميني أن أهنئ أعضاء المكتب على تولي رئاسة اللجنة وأؤكد لهم تعاوننا ودعمنا الكاملين.

تؤيد أرمينيا بقوة النظم الدولية لعدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وغيرها من المعاهدات ذات الصلة، وجميعها لا غنى عنها لصون السلم والأمن الدوليين. وتواصل أرمينيا اتخاذ موقف قوي في دعم الدور الاستثنائي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تيسير أنشطة الأمن النووي وتنسيقها فيما بين الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات والمبادرات الدولية. وتسهم أرمينيا، بصفتها عضوا في مجلس محافظي الوكالة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، في الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز هيكل الأمن النووي.

ونعلق أهمية كبرى على تعزيز الأمن النووي على الصعيدين الوطني والدولي من خلال التصديق على الصكوك القانونية الدولية وتنفيذها، فضلا عن وضع تشريعات وطنية قوية. وتنفذ أرمينيا بالكامل التزاماتها الدولية بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وهي عضو في مجموعة الأصدقاء ذات الصلة. وخطة العمل الوطنية لأرمينيا للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ تدبير طوعي إضافي وهام يحدد سلسلة من الخطوات التي تجسد تدابير وطنية نُفذت بالفعل، إضافة إلى الأنشطة الجارية والمتوقعة.

وتواصل أرمينيا المشاركة بنشاط في مبادرات مكافحة الانتشار، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وتتشاطر تماما أهدافها الرئيسية الواردة في بيان المبادئ الخاص بها. ونعتبر المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي منبرا هاما لتطوير قدرات الشراكة، ودراسة أفضل الممارسات والتقنيات المتصلة بالتهديدات أو الحوادث الإرهابية التي تنطوي على مواد إشعاعية أو نووية، وتنسيق الأنشطة الرامية إلى تعزيز تبادل المعلومات فيما بين أفرقة الخبراء المتعددة التخصصات.

وتولي أرمينيا أولوية كبرى للتنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية من خلال صكوكها على الصعيدين الوطني والدولي. وقد اتخذت أرمينيا خطوات هامة نحو تنفيذ أحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية من خلال إنشاء برنامج للعمل الوطني، وتواصل، بمساعدة قيمة من شركائها الدوليين، تعزيز قدراتها الوطنية وقدراتها في مجال السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن وضع نظام فعال وعملي وشامل لمراقبة الأسلحة التقليدية، فضلا عن التنفيذ الدقيق للالتزامات بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، أمران حيويان لتحقيق الشفافية العسكرية وقابلية التنبؤ وتحقيق الأمن على الصعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وأرمينيا ملتزمة بالحفاظ على النظام الملزم قانونا لتحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا، وتمتثل تماما لالتزامات القيود على عدد القوات، فضلا عن عمليات التفتيش الموقعي وتبادل المعلومات فيما يتعلق بقواتها المسلحة بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

وبوجه عام، تلقت أرمينيا هذا العام ثماني زيارات للتفتيش والتقييم بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ووثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن الصادرة

عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالإضافة إلى ترتيبات ثنائية. وقد أكدت تقارير عمليات التفتيش هذه امتثال أرمينيا الكامل، نصا وروحا، بالصكوك الدولية السالفة الذكر.

وترى أرمينيا أن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يشكّل أداة هامة تهدف إلى تعزيز بيئة أمنية أكثر أمانا وسلما على الصعيدين العالمي والإقليمي. ولا يشكّل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن فحسب، بل يعوق أيضا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويسهم في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتسهم أرمينيا إسهاما فعالا في تحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال مشاركتها في مختلف بعثات حفظ السلام. ونعلق أهمية خاصة على مشاركتنا في عمليات حفظ السلام الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة في لبنان ومالي. واقتناعا منا بأن عمليات حفظ السلام، المنفذة بموجب الولايات الصادرة عن مجلس الأمن وامتثالا لها، تكتسي أهمية بالغة في تعزيز الاستقرار والسلام والأمن، فإننا عازمون أيضا على مواصلة تعزيز قدراتنا في مجال حفظ السلام. ومن هذا المنطلق، شاركت أرمينيا في تقديم مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال الجنود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وأيدنا أيضا إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي أطلقه الأمين العام في أيلول/سبتمبر من هذا العام في إطار مبادرته للعمل من أجل حفظ السلام.

وندين بشكل قاطع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بصرف النظر عن الدوافع والأسباب. وفي سياق التصدي للتهديدات الناشئة عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو المتصلة بهم، يمثل اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ معلما هاما في منع المقاتلين الإرهابيين الأجانب من السفر إلى مناطق النزاع أو الانتقال إلى بلدان أخرى وفي التصدي الفعال للمخاطر ذات الصلة. وفي هذا الصدد، بدأت الحكومة الأرمينية بالفعل في اتخاذ عدد من الخطوات والتدابير العملية الرامية إلى كفالة التنفيذ السليم للأحكام المنصوص عليها في القرار، بما في ذلك تقديم نظام المعلومات المسبقة عن الركاب وأنظمة تسجيل أسماء الركاب.

وندين بشدة أي محاولة لتبرير التحريض على العنف والخطاب العدواني وتمجيدهما. ومن المهم بمكان تمييز ومكافحة الإيديولوجيات المتطرفة والأصولية المنبثقة من بعض البلدان أو الجماعات الإرهابية أو غيرها من الجماعات الإجرامية التي تشجع على الكراهية واتخاذ مواقف تمييزية تجاه البلدان المجاورة أو الأقليات أو أصحاب الهويات المختلفة.

وما فتئت أرمينيا، بصفتها إحدى مؤيدي مفهوم المشاركة الإقليمية، تعزز فعالية الآليات الإقليمية والدور الذي تضطلع به، بما في ذلك من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وقد كانت أرمينيا على الدوام نصيرا قويا لبناء الثقة والتعاون الإقليمي، وساهمت باستمرار في المناقشات الرامية إلى تنشيط إطار تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أن أرمينيا تؤيد تأييدا تاما مبدأ عدم تجزئة الأمن الدولي، مع العلم بأن جميع البلدان تتشاطر المسؤولية عن ضمان السلم والأمن للجميع. ونحن ملتزمون بتعزيز القدرات المؤسسية للأمم المتحدة في هذه المجالات، ونقف على أهبة الاستعداد للإسهام في أعمال اللجنة من خلال الحوار البناء.

السيدة بافداج كوريت (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة السفير جينغا على تولي دور الرئيس، وبالطبع أعضاء المكتب أيضا، وأتمنى لهم كل النجاح في مساعيهم.

وعلاوة على البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.2)، أود أن أضيف بعض العناصر بشأن رأي سلوفينيا في خطة الأمين العام لنزع السلاح وكيفية تنفيذها لها بالفعل فضلا عن كيفية إسهامنا في تأمين مستقبلنا المشترك.

وفي مجال يصفه الأمين العام بأنه ”نزع السلاح من أجل إنقاذ البشرية“، نجد أنه من غير المقبول أن يستمر استخدام الأسلحة الكيميائية – في العراق وسورية وماليزيا والمملكة المتحدة – في الانتشار. وتدعم سلوفينيا بقوة مجالات عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح من خلال حظر أسلحة الدمار الشامل. ونرى أن استخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك استخدام أي مواد كيميائية سامة كأسلحة، من جانب دول أو جهات فاعلة من غير الدول، يشكّل انتهاكا للقانون الدولي وقد يصل إلى جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية. وتتمثل مسؤولية المجتمع الدولي في الوقوف ضد الإفلات من العقاب، وتحديد مرتكبي تلك الأفعال ومحاسبتهم.

وتحقيقا لهذه الغاية، ندعم عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتنفيذ قرارها بشأن إنشاء آلية لإسناد استخدام الأسلحة الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك، انضمت سلوفينيا في نيسان/أبريل إلى الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، نحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن علينا تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خالٍ من هذه الأسلحة عن طريق التحقيق التدريجي للتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي رأي سلوفينيا، تظلّ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، وتطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونعتقد أنه قد أحرز تقدم في جميع تلك المجالات الثلاثة، ونشجّع جميع الدول على الاستمرار في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار.

وفي رأينا، لا يتطلّب النزع الفعال والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه للأسلحة النووية توفّر الظروف التقنية والأمنية الملائمة فحسب، بل والمشاركة النشطة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. لذلك ستؤيد سلوفينيا القرارات التي تُركّز على تحقيق نتائج عملية وملموسة تتعلق بالنهج التدريجي لنزع السلاح النووي، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتحقق من نزع السلاح النووي، وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية والحفاظ عليها.

ونُثني على الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كفالة استمرار إيران في تنفيذ التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، كجزء من الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لأمن المنطقة. وما دامت إيران تحترم التزاماتها، فإننا نؤكد مجدداً دعمنا لخطة العمل الشاملة المشتركة.

ونرحّب بالتطورات والقرارات المتخذة على مستوى رفيع فيما يخص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وننتظر تنفيذها. وتؤيد سلوفينيا جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية. وحتى ذلك الحين، سنواصل الإنفاذ الصارم للجزاءات الحالية وندعو جميع الدول إلى القيام بذلك أيضاً. ونحثّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وندعوها إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومن ثم المساعدة في دخول المعاهدة حيز النفاذ، وأن تعود إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وإذ أنتقل إلى الجزء الذي ينقذ الأرواح من جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح، أود أن أسلط الضوء على ضرورة الاحترام التام للقانون الدولي الإنساني والتزام جميع الأطراف بالامتناع عن استخدام الأسلحة التي لا تميز بين المقاتلين والمدنيين. وتشعر سلوفينيا بالقلق إزاء ارتفاع عدد ضحايا الألغام والذخائر العنقودية.

ويشكّل تقديم المساعدة لضحايا الألغام تجسيداً حقيقياً لروح اتفاقية أوتاوا واتفاقية الذخائر العنقودية. إن الالتزام تجاه جميع الضحايا وأسرهم يعني في كثير من الأحيان تقديم الرعاية مدى الحياة. وما فتئت سلوفينيا نشطة أيضاً في هذا المجال من خلال الصندوق الاستئماني الدولي لتعزيز الأمن البشري، الذي أنشأته الحكومة السلوفينية قبل ٢٠ عاماً، للمساعدة في حل الأزمات الإنسانية الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد وغيرها من الذخائر غير المنفجرة من مخلفات الحرب في جنوب شرق أوروبا. ويشارك الصندوق الاستئماني الدولي اليوم بنشاط في العديد من المناطق والبلدان المتضررة من الألغام في العالم، حيث استجاب، بالتعاون مع الجهات المانحة الأخرى، لاحتياجات الأطفال والبالغين الذين تضرروا من النزاعات.

وبعد معرفة أن مخزوناتنا من الذخائر العنقودية، التي أرسلت إلى بلد من الشركاء المنفذين من أجل تدميرها في عام ٢٠١١، لم تُدمّر بشكل كامل ولا رجعة فيه من جانب مقدم الخدمة في ذلك الوقت، عملنا بلا كلل لضمان التدمير الكامل للعناصر المتبقية من الذخائر. ومن دواعي سروري البالغ أن أبلغ اللجنة بأن المخزونات السلوفينية من الذخائر العنقودية قد دُمّرت بشكل كامل ولا رجعة فيه في ١٢ نيسان/أبريل. ولذلك فقد أوفت سلوفينيا بكل التزاماتها الناشئة عن المادة ٣ من الاتفاقية قبل الموعد النهائي.

وأودّ أن أنتقل إلى القانون الدولي الإنساني وأتطرّق إلى نزع السلاح من أجل الأجيال القادمة. تُثير تكنولوجيات الأسلحة الجديدة عدداً من المسائل الأخلاقية والقانونية والمعنوية والتقنية التي تحتاج إلى الدراسة بشكل واف، ويجب ألا تعرّض للخطر تنفيذ القانون الدولي الإنساني. ومن الضروري الحفاظ على استقلالية السيطرة البشرية على الأساليب الحاسوبية مع إمكانية التدخل البشري في جميع مراحل منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

وتؤيّد سلوفينيا بقوة الفكرة المعرب عنها في خطة نزع السلاح القائلة بتعزيز الشراكات من أجل نزع السلاح. وعلينا أن نأخذ في الاعتبار علاقات التآزر ضمن منتديات الأمم المتحدة مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومعاهدة تجارة الأسلحة، وكذلك فيما بين مختلف المنظمات والمنتديات، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وترتيب فاسنار، ومكتب شؤون نزع السلاح.

ويجب الاعتراف بأهمية البعد الجنساني ومشاركة المرأة في جميع عمليات صنع القرار. كما أن حماية وتعزيز حقوق المرأة هي إحدى أولويات السياسة الخارجية الوطنية لدينا. وكانت سلوفينيا أيضاً من المبادرين بإطلاق فرع فيينا للمبادرة الدولية لمناصري المساواة بين الجنسين.

وبصفتنا مراقباً في مؤتمر نزع السلاح، سُررنا لمتابعة أعمال الهيئات الفرعية بشأن بنود جدول أعمال المؤتمر. ونتطلّع إلى المساهمة في المناقشات بشأن التحديات الحالية والبحث عن حلول. كما أننا نأمل في اتخاذ قرارات إيجابية بشأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح لضمان العالمية والشفافية والتعددية.

السيد دياموندز (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أهنئ السفير جينغا على توليه رئاسة اللجنة وأن أؤكد له تعاون وفد بلدي الكامل خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

تؤمن ناميبيا بأن التنفيذ غير الانتقائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر أساسي لنزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي هذا الصدد، نؤكّد من جديد التزامنا القوي بتعددية الأطراف باعتبارها حجر الأساس للحوكمة العالمية. ولذلك، فإننا نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٢٠.

وتؤيد ناميبيا الموقف النبيل الذي اتخذته محكمة العدل الدولية في الفتوى التي أصدرتها عام ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، التي تنص، في جملة أمور، على أن: ”التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها مخالف عموما لقواعد القانون الدولي الساري في حالة النزاع المسلح، وخاصة مبادئ القانون الإنساني وقواعده“ (A/51/218، المرفق، الفقرة ١٠٥).

ونؤيد، في ذلك السياق، الدعوة إلى تحريم الأسلحة النووية برمّتها. وقد عبّر الأمين العام تماماً عن رأينا في الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وذكّرنا بأن الأسلحة النووية تحمل تهديداً وجودياً للبشرية، وبأن: ”العالَمَ الوحيدَ الآمنَ من استعمال الأسلحة النووية هو العالَمُ الخالي تماماً من الأسلحة النووية نفسها“. ويجب أن نقف معاً ضد الأسطورة القائلة بأن الأسلحة النووية ضمانٌ للسلام، لأن تلك الخرافة تناقض تماماً روح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن الخطر الذي يتهدد البشرية من جراء استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها، أو التهديد باستخدامها، قد ثبتت صحته خلال العام الماضي. وفي الواقع، فإن التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية، يسلّط الضوء على قلقنا إزاء التعقيدات حول نزع السلاح والأمن الدولي.

ولذلك، يجب أن تسير الجهود الرامية إلى عدم الانتشار النووي بالتوازي مع جهود نزع السلاح النووي. وتود ناميبيا أن تؤكد، في هذا الصدد، على الحاجة الملحة إلى تحسين مشاركة المرأة على جميع المستويات في المناقشات وفي عمليات صنع القرار المتعلقة بالأمن الدولي ونزع السلاح. ويكفي القول بأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي اتخذه مجلس الأمن في عام ٢٠٠٠ وتشرفت ناميبيا بقيادته، يلزم جميع الدول الأعضاء ببذل تلك الجهود. ولهذا السبب، ندعو مرة أخرى جميع الدول الأعضاء إلى تعزيز مشاركة المرأة في جدول الأعمال العالمي للسلام والأمن، بما في ذلك آليته لنزع السلاح.

إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، علاوة على مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، هي خطوات إيجابية وتدابير هامة لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ومن الآن فصاعدا، تؤيد ناميبيا تأييدا تاما إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونثني على إطلاق الأمين العام، في أيار/مايو، لجدول أعمال نزع السلاح الشامل باعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح.

وقد دفعنا احترام سيادة القانون والديمقراطية والتضامن الدولي إلى التوقيع على اتفاقية الذخائر العنقودية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والتصديق عليها في حزيران/يونيه ٢٠١٨، علاوة على تنفيذ خطة العمل الوطنية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وبما أنها أحدث دولة تصبح طرفا في الاتفاقية، تتطلع ناميبيا إلى عقد الاجتماع التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، المقرر عقده في جنيف في عام ٢٠١٩. ومنذ أن أصبحت ناميبيا طرفا في معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٤، ما فتئت تشارك بنشاط في

المداولات ذات الصلة، بما في ذلك المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الذي اختتم مؤخرا، والذي عقد في طوكيو في آب/أغسطس. ونتوقع التصديق على المعاهدة في المستقبل غير البعيد.

إن تأثير أنشطة الفضاء الخارجي على المصالح المشتركة للبشرية كبير لدرجة أنه يتعين علينا أن نعترف بالحق السيادي والمشروع غير القابل للتصرف لجميع الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا. ونرفض أي عمل ينكر أو ينتهك حق أية دولة في الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي لصالح البشرية جمعاء.

تشارك ناميبيا بنشاط، بوصفها إحدى الدول الرئيسية المنتجة لليورانيوم، في أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تعزيز الاستخدامات السلمية للمواد النووية لعلاج السرطان والإنتاج الزراعي وتوليد الطاقة. ونشدد على حق البلدان النامية غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وإجراء بحوث بشأنها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز. ويساورنا القلق إزاء استمرار فرض قيود لا مبرر لها على الصادرات إلى البلدان النامية من المواد والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية. ومن ثم، فإننا نعتقد أن إنتاج وحيازة المواد النووية، لأي غرض بخلاف الأغراض السلمية، لا يشكل ضمانا مستداما لتحقيق الأمن. وتحث ناميبيا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاضطلاع بدور قيادي من خلال خفض ترساناتها النووية بهدف النزع الكامل للسلاح النووي في نهاية المطاف. والآن وبعد مرور قرابة عقدين على بدء القرن الحادي والعشرين، فإن إضفاء الطابع العالمي على نزع السلاح النووي لا يزال أمرا وجيها كما كان دائما.

أخيرا، نحث جميع الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة على الثبات في التزامها بالاتفاق.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلمة لممارسة حقها في الرد. وأود أن أذكر جميع الوفود، في هذا الصدد، بأن البيان الأول يقتصر على ١٠ دقائق والبيان الثاني على خمس دقائق.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أمارس حقي في الرد، لشرح موقف الاتحاد الروسي بشأن عدد من البيانات التي أُدلي بها يوم الجمعة الماضي، الموافق ١٢ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/73/PV.6).

في البداية، أشكر ممثلة جورجيا على إثارة المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في ضمان الأمن في القوقاز. ومما يؤسف له أن بيانها لم يتضمن إطلاقا أي منظور بشأن السياق التاريخي الذي تطورت فيه الحالة الأمنية الراهنة في منطقة القوقاز، والذي يستحيل من دونه فهم الحالة في جورجيا وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. ومن الواضح أن الوفد الجورجي كان يأمل الاستفادة من حقيقة أن قلة فحسب من الحضور على علم أو حتى يعرفون أي شيء على الإطلاق عن الأحداث التي أدت إلى الحالة المعقدة الراهنة في القوقاز.

وأود أن أُذكر اللجنة بأن نظام ميخائيل ساكاشفيلي قام بعمل متهور وغير إنساني، في ليلة ٧ و ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، ضد شعب أوسيتيا الجنوبية الصغيرة. فلتنظروا إلى المعاناة التي كابدها أكثر من ٤٠٠ ١ من المدنيين في أوسيتيا الجنوبية، أي أكثر من ١٠ في المائة من مجموع سكانها، بسبب عدوان القوات المسلحة الجورجية. وعلاوة على ذلك، أسفر ذلك العمل الاستفزازي المشين عن مأساة لجورجيا وروسيا على السواء. فقد كان من بين ضحاياه حفظة سلام روس، لاقى ٩ منهم مصرعهم وأصيب ٤٠ بجروح، في حين مات أيضا جنود جورجيون، تم جرهم رغما عنهم إلى هذه المغامرة الطائشة. وأكد التحقيق الدولي في الأفعال التي أقدم عليها نظام ساكاشفيلي تأكيدا تاما جرمه ومبررات العملية التي نفذها الاتحاد الروسي

بهدف إحلال السلام، والتي كفلت كذلك عدم سقوط عدد أكبر من الخسائر البشرية.

وتمثلت النتيجة السياسية للعمل العدواني ضد أوسيتيا الجنوبية في إنشاء دولتين تتمتعان بالسيادة على الأراضي الجورجية، لجأتا إلى الاتحاد الروسي للمساعدة، حيث أنهما تفتقران إلى القدرة على ضمان أمنهما بالشكل المناسب. وتنتشر حاليا وحدات عسكرية روسية على أراضي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المستقلتين، استنادا إلى معاهدات ثنائية. ويتمثل الهدف الوحيد لنشرها في ضمان أمن هاتين الدولتين المستقلتين الجديدتين في القوقاز. وأود أن أشدد على أن أفرادنا العسكريين قد نجحوا، تحت إشراف دولي، في الاضطلاع بمهامهم على مدى السنوات العشر الماضية، على الرغم من أن بعض القوى السياسية في جورجيا ما زلت تتوهم إمكانية القيام بعمل انتقامي عنيف. إن الحالة في المنطقة تتصف بالهدوء والسلام وتشجع على التعايش السلمي بين شعوب جورجيا وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وذلك بدوره يساعد على تيسير الحوار السلمي بين الأطراف في إطار عملية جنيف، على الرغم من أن سلوك السلطات الجورجية، في ذلك الصدد، أبعد ما يكون عن الصواب.

ويأمل الاتحاد الروسي أن يسود الحس السليم بين قادة جورجيا الحاليين، وأن يتحلوا بخصال الموضوعية والإنصاف والحكمة المميزة للشعب الجورجي في تحليل الوضع في منطقة القوقاز، وأن تبذل القيادة كل ما في وسعها للمساعدة في تيسير عملية سياسية ترمي إلى تسوية المشاكل المستمرة في المنطقة. وكما كان عليه في الماضي، فإن الاتحاد الروسي مستعد للمشاركة في أي حوار مفتوح وصريح وغير متحيز.

ويود وفد الاتحاد الروسي أيضا أن يشكر الممثل الدائم لجمهورية مولدوفا لدى الأمم المتحدة على طرح الوضع الصعب السائد في بلده فيما يتعلق بمضي ما يزيد على ٢٥ عاما من المشاكل المستمرة في التوصل إلى تسوية في ترانسنيستريا. وتواصل الوحدات العسكرية الروسية في ترانسنيستريا وقوامها ٤٠٠ فرد عسكريين تنفيذ بعثة لحفظ السلام في اتساق مع ولايتها الدولية، مع وجود ١ ٠٠٠ جندي آخرين يعملون على تنفيذ مهام محددة. ومما لا شك فيه أن هذه الوحدات لا تشكل تهديدا لأمن جمهورية مولدوفا أو أي بلدان أخرى في المنطقة. وكما هو الحال في جورجيا، فإن ضرورة الوجود العسكري الروسي هناك تتعلق بالأحداث التاريخية المأساوية التي وقعت في أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي عند اندلاع الحرب الأهلية في الأراضي المولدوفية وهددت بالقضاء على عشرات الآلاف من السكان. لكن وبفضل جهود الجنود الروس تم وقف النزاع وأعلنت هدنة هشة بين ترانسنيستريا وبقية أنحاء جمهورية مولدوفا استمرت لـ ٢٥ عاما.

ونرى أن قرار الجمعية العامة ٢٨٢/٧٢ المقدم بمبادرة من جمهورية مولدوفا والمتخذ في ٢٢ حزيران/يونيه، بشأن الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات العسكرية الأجنبية من أراضيها، عبارة عن وثيقة استفزازية تهدف إلى ضمان موافقة المجتمع الدولي في حالة حدوث عملية مسلحة ضد تيراسبول بدعوى ضرورة الحفاظ على السلامة الإقليمية للدولة، وهو شعار بسيط ويمكن فهمه. وإذا ما نفّذت هذه الخطط فسوف نرى صفحة دموية أخرى في تاريخ مولدوفا وتحركات مشينة من جانب قادتها الساعين إلى حل مسألة ترانسدنيستريا بأي وسيلة ممكنة ما عدا الحوار السياسي الموضوعي من خلال الشكل الدولي القائم.

والوجود العسكري الروسي في القوقاز وترانسنيستريا مشروع ومبرر تاريخيا وسياسيا واقتصاديا ومتجذر، وما فتئ يؤدي دورا إيجابيا في ضمان الاستقرار الإقليمي على مدى زمني طويل.

ووردت في يوم الجمعة عدة إشارات إلى تعزيزات للجيش الروسي في حوض البحر الأسود والقرم. وأود أن أوضح أن الوحدات االتابعة للقوات المسلحة الروسية لم تغادر المنطقة أبدا بل يستمر نشرها في الأراضي الروسية وفي أراضي الدول

الصديقة على أساس قانوني تماما. ويتمثل الغرض من الوجود العسكري الروسي في المنطقة في حماية مصالح بلدنا وحلفائنا المشروعة والحيوية، فضلا عن حماية سلامتنا الإقليمية والسكان المقيمين في المنطقة. وأي ادعاءات بأن روسيا تواصل تركيز قدراتها الهجومية العسكرية في منطقة البحر الأسود بما يمكّنها من استخدام القوة في أوروبا أو الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا ليست سوى ادعاءات سخيفة.

وأود أن أرد مرة أخرى على تلميحات زميلي البريطاني إلى احتمال أي تورط روسي في حادثة سالزبري. وبعد ستة أشهر من التحقيقات التي أجرتها أجهزة الاستخبارات وإنفاذ القانون البريطانية في الحادث الذي تم فيه تسميم أفراد عائلة سكريبال، فنحن موقنون من وجود ثلاث حقائق بعينها لا غير. أولاها محاولة وقعت قبل ستة أشهر لتسميم أحد مواطني الاتحاد الروسي بمادة كيميائية فعالة. ثانيا، وقعت تلك الجريمة في أراضي المملكة المتحدة. ثالثا، رفضت السلطات البريطانية رفضا قاطعا التعاون مع الاتحاد الروسي. ولا يصمد أي مما تبقى من تلك التحقيقات أمام أي فحص نقدي ناهيك عن أي خبرة موثوقة. وعلاوة على ذلك، استخدمت السلطات البريطانية نهجا خاصا في التحقيق في هذه الجريمة الفظيعة واللاإنسانية. حيث قررت أولا تحديد طرف مذنب وتوجيه الاتهام إلى روسيا، ثم بدء التحقيقات التي حاولت فيها تحوير الحقائق الملموسة على نحو ما بما يناسب إجابتها المحددة سلفا. ولئن كان يعتبر هذا نهجا متحضرا للتحقيق في جريمة وقعت في بريطانيا العظمى، فمن الواضح أنه نتاج حضارة بائدة وشديدة التخلف فيما يتعلق بالقانون.

السيدة إمنادزه (جورجيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أمارس حقي في الرد فيما يتعلق بهاتين المسألتين. أولاهما البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية العربية السورية خلال جلستنا الأخيرة (انظر A/C.1/73/PV.6). ومن الأمور بالغة الدلالة أن يدلي بتعليقات عن بلدي ممثل نظام ارتكب جرائم بشعة ضد الإنسانية، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية. ويصادف ذلك أن جميع تلك المزاعم تردد عبارات الدعاية الروسية المعروفة جيدا. ولذلك السبب كان وفد بلدي يشكك في مدى جدوى التصدي لهذه الادعاءات السخيفة في هذا المحفل.

لكن ولضمان حسن إطلاع اللجنة الأولى على الحقائق، أود أن أقول أولا وقبل كل شيء أننا نرفض رفضا قاطعا جميع الاتهامات الكاذبة الموجهة لنا بشأن الإرهاب. ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن هذه الاتهامات لم توجه إلينا إلا الآن، مع أن الحرب في سورية قد بلغت سلفا عامها السابع الآن. وأود أن أشدد على أن جورجيا لا تزال تتسم بالشفافية والانفتاح أمام جميع آليات الرصد الدولية. وفي واقع الأمر، فقد واصلنا التعاون الوثيق مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، التي زارت جورجيا في هذا الصيف. وعلاوة على ذلك، أقدّم هنا بعض الحقائق ردا إلى إشارة الممثل السوري إلى الادعاء الشائن من قبل الاتحاد الروسي بأن مركز ريتشارد لوغار لبحوث الصحة العامة في تبليسي ليس سوى وكالة عسكرية تابعة للولايات المتحدة وتُجري فيه تجارب خطيرة وتُصمم فيه الأسلحة البيولوجية. فالمركز عبارة عن مؤسسة مفتوحة تحت رعاية مركز جورجيا الوطني لمكافحة الأمراض والصحة العامة، الذي يمتثل امتثالا كاملا للأحكام والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ويتسق كذلك مع المعايير الدولية للسلامة والأمن البيولوجيين. والهدف الرئيسي للمركز هو حماية جورجيا والمنطقة بأسرها من الأمراض المعدية عن طريق أنشطة الكشف المبكر والمراقبة الوبائية والبحث العلمي. ولتأكيد شفافيتها واستعدادها للتعاون، قدمت جورجيا دعوة ودية لجميع الدول الأطراف في الاتفاقية لعملية استعراض الأقران في مجال الامتثال، جرت في يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وبفتح مرفقها الممتثل لأحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية لجميع الدول

الأطراف المعنية، تؤكد جورجيا استعدادها لبناء الثقة وتعزيزها مع الدول الأطراف في امتثال للاتفاقية. ومن الجدير بالذكر أن ممثلي الاتحاد الروسي قد رفضوا المشاركة في هذه الزيارة.

وأخيراً، نأسف لأن الجمهورية العربية السورية قد أصبحت ناطقاً باسم الاتحاد الروسي، بعد تخليها عن أي شكل من أشكال الدولة التي كانت عليها ذات يوم. وهذا واضح ليس فيما يتعلق بمسألة جورجيا فحسب، بل أيضاً في كل مسألة أخرى. كما أن هذا يُفسّر قرارها المشين بالاعتراف بما يسمى استقلال المناطق المحتلة في جورجيا، وبالتالي إضفاء الشرعية على التطهير العرقي والجرائم الأخرى المرتكبة على الأراضي الجورجية.

وفيما يتعلق بالبيان الذي استمعنا إليه للتو من ممثل روسيا، أودّ أن أؤكد على أن الغزو والحرب الكاملة النطاق والاحتلال أعمال عدوان ضد دولة ذات سيادة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الإجراءات تنتهك كل المبادئ والقواعد الأساسية التي تمثلها الأمم المتحدة. ونتيجة للعدوان الروسي، تعرّض مئات الآلاف من الجورجيين إلى التطهير العرقي. ولم تمتثل روسيا لأحكام اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٨ الذي جاء بوساطة من الاتحاد الأوروبي. وأود أن أذكّر اللجنة بأن هذا الاتفاق قد وُقّع من جانب الرئيس الروسي، وما على الاتحاد الروسي إلا الوفاء بالتزاماته الدولية.

وبدلاً من ذلك، يواصل الاتحاد الروسي بناء قدراته العسكرية وعملية الضم بحكم الأمر الواقع لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا من خلال تنفيذ ما يسمّى بمعاهدات التكامل، التي تتوخّى الإدماج التام للمناطق المحتلة من جورجيا في نظام روسيا العسكري والاقتصادي الاجتماعي. وندعو مرة أخرى الاتحاد الروسي إلى الامتثال لقواعد القانون الدولي وسحب القوات العسكرية غير القانونية من إقليم جورجيا.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل إيران في وقت سابق.

وأودّ أن أقول إن حكومة بلدي تركّز على نهج شامل يجعل حدوث اختراق نووي إيراني أمراً بعيد المنال دائماً، ويتصدّى لبرنامج إيران للقذائف التسيارية، ولدعمها للإرهاب، ولسلوكها المزعزع للاستقرار ولانتهاكاتها لحقوق الإنسان. لقد تم الاتفاق على خطة العمل الشاملة المشتركة أملاً في أن يؤدي ذلك إلى تحسّن سلوك إيران في مجالات أخرى، ولكن هذا لم يحدث. وبدلاً من ذلك، أصبح سلوك إيران أكثر عدوانية، مهدداً الولايات المتحدة ومصالحنا تحت غطاء الاتفاق. إن سلوك إيران المزعزع للاستقرار في المنطقة، وتطويرها ونشرها للقذائف التسيارية، ودعمها للمقاتلين ولوكلائها، وسجلّها المشين في حقوق الإنسان تظلّ جميعاً شواغل ملحّة لم تُعالجها خطة العمل الشاملة المشتركة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن كشف إسرائيل على الملأ مؤخراً حصولها على محفوظات من الوثائق من عمل إيران السابق على الأسلحة النووية قد سلّط الضوء على المخاطر الكامنة في ما يسمى ”تقادُم القيود“ في خطة العمل بشأن برنامج إيران النووي. وبدلاً من أن تنهي إيران عملها على الأسلحة النووية في الماضي بصورة تامة، فقد حافظت بعناية على الوثائق والبحوث بشأن تصاميم الأسلحة النووية. ولهذه الأسباب، انسحب الرئيس ترامب من الاتفاق، الذي أخفق في حماية المصالح الأمنية الوطنية لأمريكا.

ونهدف الآن إلى ممارسة كل ما يلزم من ضغط لتغيير سلوك إيران والسعي إلى إطار جديد يمكنه أن يحل شواغلنا. وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا نسعى إلى اتفاق يعالج بصورة شاملة سلوك إيران المزعزع للاستقرار – وليس برنامجها النووي فحسب، بل أيضاً برنامج القذائف ودعم الإرهاب وسلوكها الإقليمي المؤذي

كذلك. إن الضغط بفرض الجزاءات سيزداد إيلاماً ما لم تغيّر إيران المنحى غير المقبول وغير المفيد الذي اختارته لنفسها وللشعب الإيراني.

ولا يمكن أن يبدأ تخفيف الجزاءات وإعادة إرساء العلاقات التجارية والدبلوماسية الكاملة مع الولايات المتحدة والتعاون الاقتصادي معها إلا عندما نرى أن إيران جادّة بشأن تغيير سلوكها المؤذي. وقد قال الرئيس ترامب إنه مستعد للدخول في حوار مع إيران بغية إيجاد حلول لمسائل الأمن الوطني العاجلة. وتتطلع الولايات المتحدة إلى التزام إيران بأنها على استعداد لإحداث تغييرات جوهرية في سلوكها.

السيد ليفون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أجد لزاماً علي أن آخذ الكلمة بعد الاتهامات المشينة الموجهة ضد بلدي من جانب ممثل إيران. ولن أستفيض في هذه السخافات، لأنها لا تستدعي النظر الجاد فيها. ولا أودّ إلا أن أذكّر جميع الوفود في هذه القاعة اليوم بأن إيران هي الدولة الرئيسية الراعية للإرهاب في العالم وأكبر ناشر في العالم للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة الثقيلة والصواريخ والقذائف وغيرها من التكنولوجيات ذات الصلة. إن قواتها ووكلائها لا يألون وقتاً ولا جهداً في التدريب على الأعمال الإرهابية وتمويلها وتنفيذها في جميع أنحاء العالم – بصورة رئيسية في الشرق الأوسط – للنهوض بتطلعاتها للهيمنة وجدول أعمالها المتطرف.

وترتكب إيران، مباشرة أو عن طريق وكلائها كحزب الله وغيره من المليشيات الشيعية، الفظائع ضد الشعب السوري فيما تدعم نظام الأسد الذي يذبح شعبه، ولا يفرّق بين امرأة أو طفل. إن إيران تنشر التطرف وتهدد جيرانها وتزعزع استقرار الشرق الأوسط. ولا تتوقف شهيتها عند لبنان أو سورية. فهي موجودة في العراق والخليج العربي، وفي أفريقيا، بما في ذلك المغرب العربي، وفي أماكن أخرى حول العالم، بما في ذلك أوروبا وآسيا. وقد حان الوقت لقول ”لا“ للنظام الإيراني.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أمارس حقي في الرد فيما يتعلق بالاتهامات والتعليقات غير المنطقية التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة.

لقد كان واضحاً من تعليقات سفير الولايات المتحدة عدمُ امتلاكه تفسيراً لانسحاب بلده من خطة العمل الشاملة المشتركة، الأمر الذي انتهك التزاماتها الدولية والتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وهذا اتجاه بتنا نشهده من جانب الولايات المتحدة: خلط كل الأوراق، وتشويش الوقائع وإبهامها، واختلاق الأوهام والروايات الزائفة عن السبب الذي من أجله تنتهك التزاماتها الدولية والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

لقد استمعنا إلى مبرراتٍ وذرائعَ لا تمتّ بصلة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تم التفاوض بشأنها وإبرامها لأن الولايات المتحدة كانت تحاول حرمان إيران من ممارسة حقها في المشاركة في الأنشطة النووية السلمية. وتسعى إيران إلى بناء الثقة والتعاون مع الأطراف الأخرى، مثل الصين وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا، حتى يتسنى لنا جميعاً العمل معاً. لقد تم التوصل إلى اتفاق في مجلس الأمن من خلال عملية شاركت فيها الولايات المتحدة. وأقرّ المجلس ذلك الاتفاق بتوافق الآراء. ونرى الآن الولايات المتحدة تنتهك التزاماتها بموجب القانون الدولي دون تقديم أي مبرر ذي صلة بخطة العمل الشاملة المشتركة.

وقد سمعنا مرة أخرى التعليقات والاتهامات من ممثل الولايات المتحدة بشأن النشاط النووي السابق لإيران، وبشأن عدم تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبشأن إخفاء إيران نشاطها النووي عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية – وكلها اتهامات وتعليقات لا أساس لها. ومع ذلك، ليس من المستغرب سماع هذا التعليق من ممثل الولايات المتحدة. فمنذ اليوم الأول، تعاملت الولايات المتحدة مع اللجنة الأولى بطريقة عدوانية، ويهدف النهج الذي تتبعه إلى تخريب الجو السائد في اللجنة.

وأود، على سبيل المثال، أن أتناول التعليقات التي أبداها ممثل الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد أوضحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية موقفها بشأن تعاون إيران، والذي ينبغي أن يكون كافيا بالنسبة لجميع أعضاء اللجنة، لأنهم جميعا يقدرون ما تقوله الوكالة. لكن الولايات المتحدة تسعى إلى تدمير مصداقية الوكالة وتقويضها وإضعافها، الأمر الذي يتماشى مع ممارسة الولايات المتحدة المتمثلة في تحدي المؤسسات الدولية وتعددية الأطراف.

وفي الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، قال ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما يلي بشأن إيران:

”حقيقة أن إيران تنفذ بروتوكولها الإضافي حسنت بشكل كبير إمكانية وصولنا إلى المواقع والمعلومات“.

وهذه حقيقة، فإيران تقوم بتنفيذ البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها المبرم بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتتعاون بشكل كامل مع الوكالة.

والحقيقة الثانية التي أعرب عنها ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي أن مفتشي الوكالة قضوا الآن حوالي ٣ ٠٠٠ يوم – لقد سمع أعضاء اللجنة ذلك على نحو صحيح، ٣ ٠٠٠ يوم – في الميدان في إيران، وهو ضعف المدة التي قضوها في عام ٢٠١٣.

وقال ”لقد أخذوا مئات من العينات البيئية ووضعوا نحو ٢ ٠٠٠ من الأختام غير القابلة للتلاعب على المواد والمعدات النووية. ويتم يوميا التقاط مئات الآلاف من الصور عبر كاميرات المراقبة المتطورة التابعة للوكالة. كما نجمع شهريا عدة ملايين من بنود المعلومات من مصادر مفتوحة ونقوم بتحليلها. باختصار، تخضع إيران الآن لأقوى نظام في العالم للتحقق النووي، وتقوم بتنفيذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة“.

تلك هي الحقائق التي قدمها ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمجتمع الدولي. ولذلك، فإن أيا كانت ما تسمعه اللجنة من ممثل الولايات المتحدة عن خطة العمل الشاملة المشتركة وعن أنشطة إيران النووية ما هو إلا كذب وتبرير ذاتي. وسنترك الحكم للدبلوماسيين الكبار في هذه القاعة، الذين أصدروا حكمهم بالفعل، إذ أعربوا عن أسفهم العميق إزاء انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة. وهناك ما يدعو إلى التعبير عن الأسف، فالولايات المتحدة مخطئة. والغالبية العظمى من المجتمع الدولي يأسف لأن الولايات المتحدة قد أخطأت.

وينبغي ألا تتأثر اللجنة بإسرائيل والمملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة، التي تشجع جميعا دعم انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل. فمن المعروف جيدا أنهم أيضا يتصرفون في انتهاك للقانون الدولي. ويقتضي القانون الدولي العرفي من الدول أن تعترض على ارتكاب دولة أخرى لمخالفات. وتقوم معظم الدول بما هو صواب. وينبغي لها ألا تندفع وراء أقلية صغيرة. وهذا ليس من مصلحة الولايات المتحدة، التي تزعم أنها رائدة في الجهود العالمية لعدم الانتشار ونزع السلاح. فقد تخلت الولايات المتحدة عن قيادتها بسبب انتهاكها للقانون الدولي.

وفيما يتعلق بالاتهامات بأن إيران تقوم بزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، أود أن أبلغ اللجنة بوقائع أخرى لإثبات من يتسبب في زعزعة الاستقرار في المنطقة. تقوم الولايات المتحدة بإرسال أسلحة تبلغ قيمتها بلايين الدولارات إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تستخدم لمهاجمة المدنيين اليمنيين والحافلات المدرسية وحافلات نقل المشردين الذين يلتمسون المأوى. وعلى النقيض من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، تقوم الولايات المتحدة بزعزعة استقرار المنطقة

عن طريق سياسات التدخل التي تتبعها للسعي إلى الهيمنة في المنطقة. وتقف جمهورية إيران الإسلامية في طليعة مكافحة الإرهاب، جنبا إلى جنب مع أصدقائها في سورية والعراق. وقد قمنا بقمع داعش، وفقدنا الكثير من الأرواح في مكافحة الإرهاب.

ويتناول تعليقي الأخير الاتهامات والتعليقات السخيفة التي أدلى بها ممثل إسرائيل. إن ما قلناه عن بلده يستند إلى وقائع دولية. فإسرائيل تحتل الأراضي الفلسطينية. ولأكثر من نصف قرن، ما برحت تقتل الفلسطينيين يوميا. وقد ارتكبت أعمالا عدوانية ١٧ مرة ضد البلدان المجاورة لها وأبعد منها. تلك هي الحقائق. وقد اعتمد ما مجموعه ٨٥ قرارا لمجلس الأمن ضد إسرائيل، وقامت إسرائيل برفضها جميعا. ولا تمتثل إسرائيل لأي منها.

ومن ثم، فإن وجود أسلحة نووية في يد هذا النظام يشكل أكبر تهديد للسلام والأمن في المنطقة. هذا هو ما قلناه. وأعتقد أن تلك هي الحقائق الواضحة، ونعتقد أنه من واجبنا أن نعرب عن تلك الحقائق هنا في اللجنة الأولى.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): للأسف، قامت ممثلة النظام الحاكم في جورجيا بمحاولة جديدة للتغطية على الأعداد الكبيرة للإرهابيين الذين سمحت لهم جورجيا بالمغادرة إلى سورية. لقد صدرت إلينا جورجيا الإرهابيين. وهم معروفون، والجميع يعلم أسماءهم. وكان العديد منهم من قادة الجماعات الإرهابية المتواجدة على أراضي الجمهورية العربية السورية.

تقوم جورجيا، منذ فترة، بانتهاك لاتفاقيات أسلحة الدمار الشامل، ومن بين تلك الانتهاكات احتضان مخابر سرية – ونؤكد على كلمة سرية، غير معلنة – لتطوير أسلحة بيولوجية. كنت في العامين الماضيين قد أشرت إلى أنه تم تهريب مواد كيميائية سامة من القوقاز. ويمكن، لمن يريد، العودة إلى المحاضر الحرفية للجلسات. ولكنني لم أود الإشارة إلى أسماء الدول التي تورطت في ذلك. ولكنني مضطر للقول الآن أن جورجيا هي المكان الأول الذي سمح فيه النظام الجورجي بأن يكون مصدرا لنقل المواد الكيميائية السامة إلى الإرهابيين في سورية.

إنه لمن السخرية بحق هذه اللجنة أن يقوم ممثل الكيان الإسرائيلي بتوجيه الاتهامات في الوقت الذي يرفض فيه هذا الكيان الدعوات التي وجهتها غالبية الدول الأعضاء بضرورة الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية. ولقد أكدت التقارير الدولية استخدام الكيان الإسرائيلي للأسلحة البيولوجية والكيميائية مرات عديدة ضد شعوب المنطقة في سورية ولبنان ومصر وفلسطين منذ عام ١٩٤٨، بما في ذلك اليورانيوم المنضب والفوسفور الأبيض، إضافة إلى أسلحة محرمة دوليا.

ويخرق الكيان الإسرائيلي، كما هي العادة، قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب، حيث قام الكيان الإسرائيلي بتزويد التنظيمات الإرهابية بالأسلحة والذخائر والمواد الكيميائية السامة في سورية. لقد أدخل هذا الكيان الإرهاب إلى منطقتنا منذ ثلاثينيات القرن الماضي. وقد أعلمنا مجلس الأمن منذ فترة قصيرة بقيام الكيان الإسرائيلي بإدخال مواد كيميائية سامة إلى سورية، وذلك قبل طرد تلك المجموعات الإرهابية، بهدف إجراء مسرحية كيميائية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للمتكلمين الذين يرغبون في الإدلاء ببيان ثان في سياق ممارسة حق الرد، وأود أن أذكر الوفود بأنه يقتصر على خمس دقائق.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سأحاول أن أقتصر في بياني على ثلاث دقائق. وتعليقاتي موجهة إلى زملائي الجورجيين الذين قاموا، متسترين وراء مزاعم عن الدعاية الروسية، بالتشويه الكامل للحقائق بشأن ما يحدث فعلا في منطقة القوقاز في الوقت الحاضر وأسباب حدوثه.

وأود أن أشير إلى أن تاريخ جورجيا القصير منذ حصولها على الاستقلال، قبل ٢٥ عاما، شهد بالفعل ثلاثة أحداث دامية – ما ارتكبه الجورجيون من أعمال تطهير عرقي وما شنوه من معارك دموية في أبخازيا في عام ١٩٩٢ والحرب الأهلية داخل جورجيا نفسها في عام ١٩٩٦، وأخيرا، العدوان على أوسيتيا الجنوبية، والذي كاد يصل إلى مستوى الإبادة الجماعية لسكان تلك الدولة بعددهم الصغير. وأعطت كل تلك الأحداث شعبي أبخازيا وأوسيتيا جنوبية الحق في طلب المساعدة، وقد طلبا مساعدة الاتحاد الروسي. وتنتشر قواتنا على أراضي دولتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المستقلتين بناء على اتفاقات ثنائية، وتخضع أنشطتها للرصد الدولي.

وأود أن أذكر زملائي الجورجيين بأنه تم التوصل في عام ٢٠٠٩ إلى اتفاق لإنشاء آليات مشتركة لمنع الحوادث على الحدود التي تتقاسمها أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية مع جورجيا، والتصدي لها. وإلى جانب الأفراد العسكريين الروس والكيانات المحلية التي توفر الأمن وترسي القانون والنظام، يشارك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذه الآليات. وأي حديث عن اعتداءات على الأراضي الجورجية أو ضم أجزاء منها لا أساس له من الصحة ولا أساس له في الواقع.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أذكر الوفود بأن مترجمينا الشفويين البواسل سيتعين عليهم تركنا في غضون خمس دقائق، وعليه لن يكون لدينا ترجمة شفوية بعد الساعة ١٨/١٠، ولدينا ثلاث دول أخرى طلبت الكلمة، ممارسة لحق الرد.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكن يتعين علي الرد على التعليقات السخيفة التي أدلى بها ممثل إيران. وإنني أعتقد أن الغالبية هنا يتذكرون احتجاز إيران للرهائن الأمريكيين في عام ١٩٧٩ لفترة مئات من الأيام. وأنا على يقين من أن إيران ستقول إن ذلك كان بالتأكيد يتماشى مع القانون الدولي. وإيران كبلد ونظام في مصاف الدول الرئيسية الراعية للإرهاب. فهي تحتجز رهائن. وتمول الإرهاب. وتستخدم الأموال التي راكمتها نتيجة كونها جزءا من خطة العمل الشاملة المشتركة في تمويل حملة إرهاب ولتمويل إدمانها الشديد للإرهاب. وربما تذكر اللجنة، فقد تكلمتُ في تعليقاتي بشأن إيران في الأسبوع الماضي (انظر A/C.1/73/PV.5) عن عدد الحوادث الإرهابية التي تتحمل إيران المسؤولية عنها في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأوروبا وآسيا وأفريقيا – في جميع أنحاء العالم. أهذا نظام يمكن للمرء التعامل معه؟

وفي المرة الماضية، وبعد عرض مجرد عينة صغيرة من الأعمال الإرهابية التي ارتكبها ذلك النظام، قلت إنني سأتكلم أمام اللجنة عن الكيفية التي تمول بها إيران إدمانها للإرهاب. وسأتوخى الإيجاز قدر الإمكان في حدود الدقائق الخمس المسموح بها. إن جمهورية إيران الإسلامية تحاول بانتظام استخدام الخداع والحيل لتمويل أنشطتها غير المشروعة، التي تهدد سلامة وأمن النظام المالي الدولي. ويستخدم النظام أساسا شركات صورية وأنواعا أخرى من الكيانات التي تبدو مشروعة لاستغلال مواطن الضعف التي تمكنه من الحصول على التمويل. ورغم أن المجتمع الدولي دأب لسنوات على حث إيران على اعتماد إطار تنظيمي أكثر صرامة، فإنها لم تنفذ الإصلاحات الضرورية للامتثال للمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويواصل فيلق القدس التابع لقوات الحرس الثوري، وهي الذراع الذي يعمل خارج إقليم الدولة والمسؤول عن دعم وكلاء إيران في المنطقة، الانخراط في مخططات تمويل غير مشروع على نطاق واسع من أجل تمويل أنشطته الخبيثة. ويشمل ذلك دعمه لجماعات صنفتها الولايات المتحدة باعتبارها إرهابية، مثل حزب الله وحماس. وفي إحدى الحالات، أنشأ فيلق القدس شبكة من الشركات الصورية لاستغلال سوق صرف العملات في الإمارات العربية المتحدة من أجل شراء ونقل مئات الملايين

من أوراق النقد المقومة بدولارات الولايات المتحدة. وأعلنت شركة صورية إيرانية واحدة على الأقل، ”راشد للصرافة“، عن خدماتها على الإنترنت وبدا أنها شركة صرافة مشروعة. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، حددت الولايات المتحدة تسعة أهداف لوقف هذا النشاط. ويجري تيسير مخططات التمويل غير المشروع لفيلق القدس على أعلى مستويات الحكومة في إيران، بما في ذلك من خلال مصرف إيران المركزي. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، كشفت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة عن أن محافظ مصرف إيران المركزي آنذاك، ولي الله سيف، والمدير المساعد لإدارة المعاملات الدولية في المصرف تآمرا مع فيلق القدس لإخفاء نقل أموال غير مشروعة إلى حزب الله الإرهابي. شملت الخطة أيضا المشاركة في تعيين الرئيس والرئيس التنفيذي لمصرف البلاد الإسلامي في العراق للعمل كوسيط، مما مكّن من تحويل الأموال إلى حزب الله. وهذا المخطط، الذي يقوم به فيلق الحرس الثوري الإسلامي، لا يغذي الإرهاب فحسب، بل يقوض أيضا سلامة النظام المالي في العراق، وبالتالي قدرته على النهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، عينت الولايات المتحدة أربعة أفراد وكيانا واحدا لذلك النشاط.

ولا تقتصر جهود فيلق القدس في استغلال النظام المالي الدولي على الوثائق المزورة أو إنشاء الشركات الصورية. في ٢٠١٧، حاك فيلق القدس مؤامرة لإنتاج العملة المزيفة والاستخفاف بقوانين حلفائنا في أوروبا. إذ خدع الموردين الأوروبيين باستخدام سلسلة من الشركات في ألمانيا لإخفاء هويتها وبيانات المستخدم النهائي لشراء آلات للطباعة المتقدمة وغيرها من المواد اللازمة. ثم قام بطباعة أوراق نقدية يمنية مزورة استُخدمت لدعم أنشطته المزعزعة للاستقرار في اليمن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، حددت وزارة المالية في الولايات المتحدة ستة أهداف تتصل بتلك العملية.

أخيرا، فيلق القدس مسؤول أيضا عن تدبير مؤامرة واسعة النطاق للالتفاف على الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة وضوابط التصدير لشراء قطع غيار للطائرات بصورة غير مشروعة.

أما وقد سمعت جهاز التنبيه يشير إلى انتهاء الوقت المخصص لي، فسوف أتوقف هنا؛ ولكن سيكون لدي أكثر من ذلك لأقوله فيما بعد عن المزيد من النشاط الإيراني.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يرجى العلم بأن المترجمين الشفويين قد غادروا من فورهم؛ إذا رغب أعضاء اللجنة في الاستمرار، سيتعين علينا أن نفعل ذلك بدون ترجمة شفوية.

السيد ليفون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في حالة سورية والفظائع التي ارتكبها نظام الأسد ضد شعبه، ينبغي لنا مرة أخرى ألا نتوقع سماع الحقيقة من دولة انتهكت مرارا التزاماتها الدولية، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، وعدد من قرارات مجلس الأمن وغيرها.

لقد اثبت نظام الأسد أنه لا يري أي جدوى من التمسك بالحقيقة والحقائق. فذلك البلد يرتكب جرائم حرب ضد الشعب السوري، بما في ذلك من خلال استخدام الأسلحة الكيميائية. إن سورية تخفي قدرات الأسلحة الكيميائية المتبقية من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهي تجدد برنامج الأسلحة الكيميائية لديها. وتعمل سورية نفسها على تكاثر الأسلحة والتكنولوجيا، وكذلك الأسلحة والتكنولوجيا الإيرانية، لدى حزب الله، بما في ذلك الأسلحة، والصواريخ، والقذائف والتكنولوجيات المتصلة بها.

السيدة إمنادزه (جورجيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأكون موجزة جدا. أن التعليقات التي أدلى بها ممثل سورية سخيفة

ومضحكة لدرجة أن الرد عليها سيكون مضيعة للوقت، خاصة وأني فعلت ذلك من قبل.

أما فيما يتعلق بروسيا، فاسمحوا لي أن أنوه بما يلي. أولا، فيما يتعلق بإشارات ممثل روسيا إلى بالجرائم المزعومة التي ارتكبتها جورجيا، والتي يزعم بأنها قامت بعمل عدواني تمثل في قصف مواطنيها، وأسفر عنه مقتل حفظة السلام، وهل لي أن اذكر بأن تقرير تاغليافيني عن البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق عن النزاع في جورجيا يبين بوضوح عكس ما قاله الوفد الروسي. كذلك فإن الاتحاد الروسي هو الذي غزا جورجيا.

ثانيا، توجد حاليا قضية معروضة على المحكمة الجنائية الدولية بشأن جرائم الحرب التي ارتُكبت أثناء العدوان الروسي من جانب القوات الروسية والمليشيات المحلية الخاضعة لسيطرة روسيا. وهذا منصوص عليه بوضوح في قرار الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية. وأود أن أنصح الاتحاد الروسي بأنه بدلا من تحريف الحقائق وإلقاء اللوم على جهة أخرى، يجدر به أن يتعاون مع المجتمع الدولي والمحكمة الجنائية، وأن يسمح بالوصول إلى الأراضي المحتلة.

أما بالنسبة للدعاية، فلست مضطرة إلى أن أضيف بأن روسيا تتفوق بكثير على كل بلد آخر في ذلك المجال، بفضل سنواتها السبعين من الخبرة وتركة الحقبة السوفياتية، التي كانت خلالها الدعاية ضربا من الفنون.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): في إطار ممارسة حقي في الرد، سأرد على الجولة الثانية من الاتهامات التي كالها سفير الولايات المتحدة لبلدي. لقد أثبت للتو ما قلته في تعليقاتي السابقة، وهو أن الولايات المتحدة ليس لديها ما تقوله للدفاع عن سياستها في هذه اللجنة. وهذه اللجنة معنية بنزع السلاح، والولايات المتحدة تراوح ذهابا وإيابا. فهي تحاول من الجهات الأربع، شمالا وجنوبا، وشرقا وغربا، لنسج قصة للدفاع عن أخطائها في اللجنة. ولا علاقة بملاحظاتها بجدول أعمال اللجنة، الذي يبين عدم احترام الدول الأعضاء التي تشارك في أعمال اللجنة وتتوقع حججا ومواقف ذات مصداقية.

لقد سئمنا الاستماع إلى نفس السرد الذي يقدمه كل يوم، ممثل الولايات المتحدة. وهذا يرمز إلى السقوط الحر للولايات المتحدة في الأمم المتحدة من الموقف الأخلاقي الذي ادعت أنها تتبعه. ويتحدث ممثل الولايات المتحدة عن عدم ملاءمة التعامل معنا. اعتقد أن الجميع يتساءلون الآن عما إذا كان ينبغي عليهم التعامل مع الولايات المتحدة أو الوثوق بها. لا أحد يشكك في التعامل معنا. الأمر يتعلق بالولايات المتحدة.

يرجى فهم ما يجري حاليا في العالم. الجميع يخشى الولايات المتحدة. لا يمكنهم الوثوق بها بعد الآن أنها ليست موثوقة. وهي لا تتقيد بالتزاماتها الدولية. إنها لا تنفذ ما وعدت به. وهي لا تحترم القانون الدولي. استنادا إلى هذه الحقائق، لا تستحق أساسا التعامل معها بعد الآن. لذا يجب عليها أن تكون واقعية، وأن تعي حقائق العالم التي خلقتها هي نفسها، وأن تستمع إلى الناس في هذه اللجنة. إنهم يشعرون بالقلق إزاء عدم تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي، وذلك أساسا بسبب السياسة النووية للولايات المتحدة. وهم يلتمسون أجوبة عن سبب محاولة الولايات المتحدة تعبئة البلدان ضد معاهدة حظر الأسلحة النووية. وهم يتوقعون أن يسمعوا من ممثل الولايات المتحدة سبب إرسال ذلك البلد أسلحة بمليارات الدولارات إلى البلدان التي شنت اعتداءات على اليمن وتقتل المدنيين اليمنيين يوميا وتنتهك القانون الإنساني الدولي. إنها تفكر فقط بأموالها والكيفية التي تذهب فيها مليارات الدولارات إلى الولايات المتحدة.

هذا هو السقوط الحر للولايات المتحدة في العلاقات الدولية. ولذلك نتوقع تفسيرات من الولايات المتحدة فيما

يتعلق بتلك المسائل. لقد سئمنا من الاستماع إلى قائمتها المثيرة للضحك عن الأعمال التي لا علاقة لها بإيران.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية) (*تكلم بالإنكليزية*): على الرغم من أن تفضيلي كان استخدام لغتي الأم، اللغة العربية، فسأدلي ببضعة تعليقات فقط بما أننا الآن مضطرون لمواصلة الاجتماع دون ترجمة شفوية.

حاول ممثل النظام الجورجي مرة أخرى الدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه، وهو الانتهاك الذي ارتكبته بلده في السماح لنفسه بأن يكون الوكالة والقاعدة لتصدير الإرهابيين والأسلحة، بما فيها الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة لتُستخدم كسلاح في سورية.

ويحدونا الأمل في أن يأتي يوم نستمع فيه إلى الإعراب عن الشعور بالذنب من جانب جورجيا على سماحها بتصدير أو تهريب الأسلحة الكيميائية – نظراً لأن المواد الكيميائية السامة لا يمكن تصديرها، ولكن يمكن تهريبها – وعلى ما فعلته بشعبي.

ورداً على الاتهام الذي أدلى به ممثل النظام الإسرائيلي، تُثبت التقارير الدولية، فضلاً عن تقارير الأمم المتحدة، أن النظام الإسرائيلي قد استخدم الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة ضد المدنيين، بما في ذلك الفوسفور الأبيض كما ذكرت في وقت سابق، واليورانيوم المستنفد. كما تُستخدم جميع الأنواع الأخرى من الأسلحة المحرمة دولياً أيضاً. لقد هدد النظام الإسرائيلي باستخدام الأسلحة النووية في سبعينيات القرن العشرين ضد سورية ومصر أثناء حرب عام ١٩٧٣.

وقد جلب النظام الإسرائيلي، كما سبق أن ذكرت ويجب أن أكرر الآن، الإرهاب بجميع أشكاله إلى منطقتنا. وقد جلب لنا الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، بالإضافة إلى التنظيمات الإرهابية، التي قتلت مئات الآلاف من الأبرياء في منطقتنا. وقد انتهك النظام الإسرائيلي كل اتفاقية معظمنا أطراف فيها، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك بعض الاتفاقيات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة التي ألزم النظام الإسرائيلي نفسه بها.

وما على الأعضاء إلا أن ينظروا إلى أي جزء من العالم يوجد فيه عدم استقرار ليجدوا أن الإسرائيليين قد ورّدوا جميع أنواع الأسلحة والذخائر إلى تلك المنطقة بهدف زعزعة الاستقرار. وهم أول جهة معروفة بمشاركتها في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المناطق المزعزعة الاستقرار. ويتعيّن على الحاضرين النظر في هذه المسألة والقيام بالقليل من البحوث لتحديد من أخذ نوعاً معيناً من الأسلحة إلى منطقة معينة بهدف زعزعة الاستقرار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استنفدنا الوقت المتاح لنا في هذا الصباح.

وأعطي الكلمة الآن لأمينة اللجنة للإدلاء ببعض الإعلانات.

السيدة إليوت (أمينة اللجنة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أدلي بإعلانين.

أولاً، تدعو وفود بولندا وماليزيا وهولندا الوفود إلى الانضمام إلى جلسة إحاطة بشأن دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يقدّمها رؤساء دورات الأعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ و ٢٠١٩ في اللجنة التحضيرية. ستنعقد تلك الجلسة غداً، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، من الساعة ١٣/١٥ إلى الساعة ١٤/٤٥ في غرفة الاجتماعات رقم ١٢. وسيُقدّم غداء خفيف.

ثانياً، بالنيابة عن وفد الولايات المتحدة، تُقدّمُ الدعوةُ إلى جميع الوفود لحضور المشاورات غير الرسمية بشأن تعزيز السلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي.

وهي ستُعقد أيضاً غداً من الساعة ١١/٠٠ إلى الساعة ١٢/٣٠ في غرفة الاجتماعات (أ).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تُعقد الجلسة التالية للجنة الأولى غداً، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، في الساعة ١٥/٠٠ في قاعة المؤتمرات هذه. وسينضم إلينا الممثل السامي لشؤون نزع السلاح بشأن متابعة القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة في دوراتها السابقة، ثم سنواصل المناقشة العامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. ونودّ تذكير الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات في إطار جميع بنود جدول الأعمال هو يوم الخميس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، ساعة الظهيرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.